

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦
وتقرير الفحص المحدود عليها

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦
وتقرير الفحص المحدود عليها
فهرس المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البيان</u>
٤ : ١	تقرير الفحص المحدود
١	قائمة المركز المالي المجمعة
٢	قائمة الدخل المجمعة
٣	قائمة الدخل الشامل المجمعة
٤	قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة
٥	قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٤٩ : ٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٢٥ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٢٥ ٣٦ ٢٢ ١١ (٢٠٢)
تليفاكس : ٢٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ - ٢٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرقعات الأهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي : ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة حديد عز

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المجمعة المرفقة لشركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠١٦ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى إستنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات - بصورة أسامية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقال الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن إكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبيدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم يبنُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المجمع للشركة في ٣١ مارس ٢٠١٦ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات إيضاحية

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على إستنتاجنا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:-

١- كما هو موضح بالإيضاح رقم (٣٥-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، حصلت شركتي مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبليت ضمن مجموعة من الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أى مشروعات لإستخدام الرخصة.

وتم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلى أية غرامات قد تقدرها المحكمة وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تعزيم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري ويرد الرخصتين الممنوحتين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقامت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، وتم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحالة إليها وتم التأجيل إلى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للمجموعة ان هذا يعنى إلغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة أخرى وتداولت القضية بالجلسات أمام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ١ نوفمبر ٢٠١٦ للمرافعة، ويصعب في الوقت الراهن تحديد النتيجة النهائية التي قد تسفر عنها تلك الدعوى وذلك لحين الفصل النهائي فيها من الجهات القضائية.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٣-٣-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة التابعة أنه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الإتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً.

وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني إستقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وأن موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من أية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

خازم حسن

قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالإتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه مقابل سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيم باقى مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه على ٢٤ قسط استحق أول قسط فى نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقى المبلغ يقسط على ٢٣ قسط شهرى قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت إجمالى المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير.

وترى الشركة التابعة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانونى والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها فى إسترداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائى فى القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١. وقد صدر حكم بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بنذب خبير فى الدعوى وقد باشر الخبير مأمورته وبجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٦ قضت المحكمة بعدم إختصاصها وبإحالتها إلى محكمة تنفيذ الإسكندرية فطعت الشركة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤ لسنة ٨٢ ق ومحدد لنظره جلسة ٣ أغسطس ٢٠١٦ ويصعب فى الوقت الراهن تحديد الإلتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل فى هذه الدعوى.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٦-١) والإيضاح رقم (٣٦-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية فقد نشأ خلاف بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) ومصلحة الضرائب على المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وذلك حتى ٢٨ يوليو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة التابعة بما فى ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة التابعة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الإلتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء.

وترى إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) بناءً على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية فى مطالبتها بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وأن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٤- كما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٤-٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، وفي ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية وندرة الموارد من النقد بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية، وبما لها من تأثير علي زيادة مخاطر سعر الصرف ومخاطر التشغيل، تقوم إدارة الشركة وشركاتها التابعة بتطبيق سياسات استثنائية لإدارة تلك المخاطر، وذلك بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية، وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة وشركاتها التابعة.

حازم منتصر

KPMG حازم حسن

سجل مراقبي الحسابات بالهيئة العامة للرقابة رقم (٢٢٥)

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

(٢٦)

القاهرة في ١٩ يوليو ٢٠١٦

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المجمعة في:

٢٠١٥/٠١/٠١	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
١١,٧٢,٦٣٠	١١,٢١,٨٨٦	١١,٩٧١,٥٥٨	(١٦)	الأصول الغير متداولة
٣,٧٩٢,٦٩٤	٤,٦١٦,٦٩٠	٤,٧١١,٢١٧	(١٧)	أصول ثابتة (بالصافي)
١١٥	١١٥	١١٥	(١-١٨)	مشروعات تحت التنفيذ
١,٠٩,٨٨٠	١,٠٩,٨٨٠	١,٠٩,٨٨٠	(٢-١٨)	إستثمارات في شركات شقيقة
١٩٧,٥١١	—	—		إستثمارات مالية متاحة للبيع
٢٢,٠٦٢	٣٤,٦٧٥	٣٤,٧٦٨	(١٩)	أقساط صرائب المبيعات طويلة الأجل
—	٣,٠٣٥	٣,٠٣٥	(٢٠)	إقراض للغير طويل الأجل
٣١٥,٢١٤	٣١٥,٢١٤	٣١٥,٢١٤	(٩-٣٩)	أصول أخرى
١٥,٥٢٠,١٠٦	١٦,٣١٧,٧٧٥	١٧,١٧٣,٠٦٧		شهرة
				إجمالي الأصول الغير متداولة
٤,٠٩٣,٠٩٨	٤,٣٢٢,٢٩٩	٢,٩٢٦,٣٧٦	(١١)	الأصول المتداولة
٨٤,٨٢٨	١٤,٨٤٩	٢٢,٥٦١	(١٢)	مخزون
١,٨٨٦,٠١٧	٢,٢٥٩,٧٠٤	٢,٣٠٣,٣١٤	(١٣)	عملاء وأوراق قبض
٦٩٦,٩٣٨	٢٧٤,٩١٨	١٤٩,٠٦٦		مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٥٠,٤٩٣	١٩,٤٦٨	٢٠,٠٦٥	(٨-٣٣)	موردون - دفعات مقدمة
٩١٦,٢٣٩	٤,٧٨٤,٤٠٣	٥,٠٢١,٦٦٨	(١٥)	إستثمارات في أذون خزانة
٧,٧٢٧,٦١٣	١١,٦٧٥,٦٤١	١٠,٤٥٤,٠٥٠		النقدية وما في حكمها
٢٣,٢٤٧,٧١٩	٢٧,٩٩٣,٤١٦	٢٧,٦٢٧,١١٧		إجمالي الأصول المتداولة
				إجمالي الأصول
٢,٧١٦,٣٢٥	٢,٧١٦,٣٢٥	٢,٧١٦,٣٢٥	(٢-٢٨)	حقوق الملكية
٢٧٩,٣٤٦	١٨٢,٠٩٠	١٨٢,٠٩٠	(٢٩)	رأس المال المصدر والمدفوع
٥٦,٠٢٠	(٥٨,٠١٨)	(١٩٤,٩١٤)		إحتياطات
(٧١,٩٢١)	(٧١,٩٢١)	(٧١,٩٢١)	(٣٠)	أرباح مرحلة
٤٤١,٧٧٣	٥٢٩,٤٣٨	٨٨٤,١٠٨		أسهم خزينة
(٢٢,٥٥٦)	—	—		إحتياطي فروق ترجمة كيانات أجنبية
٣,٩٩٣,١٧٣	٣,٢٩٧,٩١٤	٣,٥١٥,٦٨٨		توزيعات أرباح فترية للعاملين ومجلس الإدارة بالشركات التابعة
١,٢٤١,٤٤٤	١,٤٨٣,٧٥٨	١,٥١١,٦٧٤		إجمالي حقوق ملكية الشركة القابضة
٥,٢٣٤,٦١٧	٤,٧٨١,٦٧٢	٥,٠٢٧,٣٦٢		الحقوق الغير مسيطرة
				إجمالي حقوق الملكية
٥,٨٩٤,١٨٢	٦,٩٧١,٢٥٥	٧,٢٣٥,٨٠١	(٢١)	الإلتزامات
٦٨٨,٥٨٥	٣٨٣,٣١١	٤٣٠,٦٥٨	(٢٦)	الإلتزامات الغير متداولة
٧٧٢,٥٨١	٥٨٩,٣٥٣	٤٧٦,٥٤٧	(١-١٠)	قروض طويلة الأجل
٧,٣٥٥,٣٤٩	٧,٩٤٣,٩١٩	٨,١٤٣,٠٠٦		إلتزامات طويلة الأجل
				إلتزامات ضريبية مؤجلة
٦٨,٤٦٣	١٨١,٧٩٧	٥٥٤,٦٣٥		الإلتزامات المتداولة
٧,٥٣٣,٨١٧	١٠,٢٦٧,٨٢٨	٩,٦٥٧,٨٠٧	(٢١)	بنوك - سحب على المكشوف
١,٨٦١,٥٤٨	٢,٦٤١,٩٣٩	٢,٣٢١,٤٥٣	(٢٢)	تسهيلات ائتمانية وأقساط قروض تستحق خلال عام
٤٣٨,٥٨٠	١,٠٠٨,٤٢٨	٦٢٤,٣٥٤		موردون وأوراق دفع
٥٠٥,٨٩٧	٩٤٢,٩١٣	١,٠٧٠,٩٧٢	(٢٣)	عملاء - دفعات مقدمة
٤١,٧٨٧	٧,٢٧٥	٥,١٢٣		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٣,٠٤٥	٣,٧٥٧	٤,٠١٧	(٢٤)	ضريبة الدخل
٢٠٤,٦١٦	٢١٣,٨٨٨	٢١٧,٨٨٨	(٢٥)	إلتزامات نظام المعاش التكميلي
١٠,٦٥٧,٧٥٣	١٥,٢٦٧,٨٢٥	١٤,٤٥٦,٧٤٩		مخصصات
١٨,٠١٣,١٠٢	٢٣,٢١١,٧٤٤	٢٢,٥٩٩,٧٥٥		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٢٣,٢٤٧,٧١٩	٢٧,٩٩٣,٤١٦	٢٧,٦٢٧,١١٧		إجمالي الإلتزامات
				مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٥	٢٠١٦	ايضاح رقم	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
٤ ٧٩٣ ٣١٧	٤ ٩٦٦ ٦٨٣	(١٨-٣٩)	المبيعات (بالصافي)
(٤ ٥٧١ ١٩٦)	(٤ ٤٧٩ ٥٢٣)	(٣)	بخصم:
٢٢٢ ١٢١	٤٨٧ ١٦٠		تكلفة المبيعات
			مجمل الربح
			يضاف (بخصم):
٥ ٨٤٠	١٥ ٩٢٧	(٤)	إيرادات تشغيل أخرى
(٣٧ ٩٠١)	(٣٢ ١٣١)	(٥)	مصروفات بيعية وتسويقية
(١٥٢ ٤٧٣)	(١٥١ ٩٠٣)	(٦)	مصروفات إدارية وعمومية
(٩ ٣٧٠)	(٩ ١٥١)	(٧)	مصروفات تشغيل أخرى
٢٨ ٢١٧	٣٠٩ ٩٠٢		أرباح النشاط
			يضاف (بخصم):
٢٣ ٤١٢	٧٤ ٤١٨	(٨)	إيرادات تمويلية
(٢٦٩ ٥٤٣)	(٣٦٣ ٦٠٩)	(٨)	تكاليف تمويلية
٩ ٢٩٠	(٣٦٦ ٦٣٣)	(٨)	(خسائر) أرباح فروق عملة
(٢٣٦ ٨٤١)	(٦٥٥ ٨٢٤)		صافي التكاليف التمويلية
(٢٠٨ ٦٢٤)	(٣٤٥ ٩٢٢)		صافي خسارة الفترة قبل الضرائب
			(بخصم) يضاف:
(١ ٩٢٩)	(٥ ١٢٣)		ضريبة الدخل
٦٤ ٦١٤	١١٥ ٧٢٣	(١٠-٢)	الضريبة المؤجلة
(١٤٥ ٩٣٩)	(٢٣٥ ٣٢٢)		صافي خسارة الفترة
			يوزع كما يلي:
(١٣٦ ٣٠٥)	(١٣٦ ٨٩٦)		نصيب مساهمي الشركة القابضة
(٩ ٦٣٤)	(٩٨ ٤٢٦)		الحقوق الغير مسيطرة
(١٤٥ ٩٣٩)	(٢٣٥ ٣٢٢)		صافي خسارة الفترة
(٠,٢٦)	(٠,٢٦)	(٩)	نصيب السهم في صافي خسارة الفترة (جنيه/سهم)

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٥	٢٠١٦
جنيه مصري	جنيه مصري
(١٤٥ ٩٣٩)	(٢٣٥ ٣٢٢)
١١٣ ٢٠٩	٤٨١ ٠١٢
(٣٢ ٧٣٠)	٢٤٥ ٦٩٠
(٦٤ ٠٢٣)	٢١٧ ٧٧٤
٣١ ٢٩٣	٢٧ ٩١٦
(٣٢ ٧٣٠)	٢٤٥ ٦٩٠

صافي خسارة الفترة

بنود الدخل الشامل الآخر

فروق ترجمة القوائم المالية لكيانات بالعملة الأجنبية

صافي الدخل الشامل عن الفترة بعد ضريبة الدخل

يوزع كما يلي

الشركة الام

الحقوق الغير مسيطرة

صافي الدخل الشامل عن الفترة بعد ضريبة الدخل

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.



شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة

عن فترة التالى لغير المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦

	إجمالي	التحقيق	مجموع	توزيعات أرباح قترية	أسهم خزينة	احتياطي	أرباح	التغيرات	رأس المال
	حقوق	الغير	حقوق	للأعضاء	للأعضاء	مخزون	مربحة	مخزون	مخزون
	الدائرية	مسيطرة	الغالبية	بالتوزيعات	بالتوزيعات	مخزون	مربحة	مخزون	مخزون
	بملايين	بملايين	بملايين	بملايين	بملايين	بملايين	بملايين	بملايين	بملايين
٥٣٤٦١٧	١٢٤١٤٤٤	٣٩٩٣١٧٣	(٣٢٥٥٦)	(٧١٩٢١)	٤٤١٧٧٣	٥١٠٢٠٦	٣٧٤٣٤٦	٢٧١٢٣٢٥	الرصيد في ٢٠١٥/١/١
(١٤٥٩٣١)	(٩٦٣٤)	(١٣٦٣٠٥)	—	—	—	(١٣٦٣٠٥)	—	—	للعمل الشامل
١١٣٢٠٩	٤٠٩٢٧	٧٢٢٨٢	—	—	٧٢٢٨٢	—	—	—	صافي خسائر الفترة
(٣٢٧٣٠)	٣١٢٩٣	(١٤٠٢٣)	—	—	٧٢٢٨٢	(١٣٦٣٠٥)	—	—	بند الدخل الشامل الأخر
—	—	—	٢٢٥٥٦	—	—	(٣٢٥٥٦)	—	—	إجمالي الدخل الشامل
—	—	—	٢٢٥٥٦	—	—	(٣٢٥٥٦)	—	—	معاملات مع عملي الشركة
٥٣٠١٨٨٧	١٢٧٢٧٣٧	٣٤٢٩١٥٠	—	٢٢٥٥٦	—	(٣٢٥٥٦)	—	—	حصة الشركة والأول في نصيب المالكين ومخزون الأرباح
٤٧٨١٦٧٢	١٤٨٣٧٥٨	٣٢٩٧٩١٤	—	(٧١٩٢١)	٥٢٩٤٣٨	(٥٨٠١٨)	١٨٢٠٩٠	٢٧١٢٣٢٥	بالتوزيعات التابعة في توزيعات الأرباح لعام ٢٠١٤
(٣٢٥٣٢٩)	(٩٨٤٢٦)	(١٣٦٨٩٦)	—	—	—	(١٣٦٨٩٦)	—	—	إجمالي المعاملات مع مالكي الشركة
٤٨١٠١٢	١٢٩٣٤٢	٣٥٤٦٧٠	—	—	٣٥٤٦٧٠	—	—	—	الرصيد في ٢٠١٦/٣/٣١
٢٤٥٦٤٠	٢٧٩١٦	٢١٧٧٧٤	—	—	٣٥٤٦٧٠	(١٣٦٨٩٦)	—	—	الرصيد في ٢٠١٦/٣/٣١
٥٠٢٧٣٦٢	١٥١١٦٧٤	٣٥١٥٦٨٨	—	(٧١٩٢١)	٨٨٤١٠٨	(١٤٤٩١٤)	١٨٢٠٩٠	٢٧١٢٣٢٥	للعمل الشامل

تغير الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٩) جزئياً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة للفترة ووفقاً معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
(٢٠٨ ٦٢٤)	(٣٤٥ ٩٢٢)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل صافي خسارة الفترة قبل الضرائب
١٨٤ ٥٢٥	١٩٤ ٩٦٠	(١٦)	تعديلات لتسوية صافي الخسائر مع التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(١ ٤٢٠)	(٥٥١)		الإهلاك
(٦٠٠)	—		إستهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزانة
—	(١ ٩٦١)		رد الإضمحلال في الأصول
—	٤ ٠٠٠		الإضمحلال في قيمة الأصول
(٢٣)	(٤ ٩٤٨)		مخصصات مكونة خلال الفترة
٢٦٩ ٥٤٣	٣٦٣ ٦٠٩		أرباح رأسمالية
(٤٧٣)	(٥٦٨)		فوائد ومصروفات تمويلية
٣ ١٢٥	٣ ١٩٠		فروق القيمة الحالية للإقراض طويل الأجل
(٦٨ ٢٦٦)	٣٩٧ ٩٧٧		فروق ناتجة عن التغيير في التزامات نظام المعاش التكميلي
١٧٧ ٧٨٧	٦٠٩ ٧٨٦		فروق تقييم عملات أجنبية
٣١٨ ٣٦٤	١ ٤٩٨ ٩٦١		التغير في بنود رأس المال العامل
(١٥٠ ٠٠٢)	١٠٦ ٥٥٣		- المخزون
(١٣١ ٦٥٣)	(١٠٤٥ ١٧٣)		- العملاء والدينون والأرصدة المدينة الأخرى
١ ١٦٩	١٠٢٦		- الموردون والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
٢١٥ ٦٦٥	١ ١٧١ ١٥٣		- إلتزامات نظام المعاش التكميلي
(٢٣٦ ٢٧٥)	(٣١٠ ٧٦١)		صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٢٠ ٦١٠)	٨٦٠ ٣٩٢		فوائد مدفوعة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(١٦٣ ٢٢٨)	(٢٣٤ ٧٢٨)		التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
(٣٠ ١٦٦)	—		مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(٦٦ ٠٧٣)	(٢٤ ٩٩٦)		مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
٦٥ ٣٧٥	٢٤ ٩٥٠		مدفوعات نقدية لشراء إستثمارات مالية (أذون خزانة)
٢٣	٤ ٩٤٨		متحصلات من إسترداد إستثمارات مالية (أذون خزانة)
(١ ٩١٢)	(٩٥٠)		متحصلات من بيع أصول ثابتة
(٧ ٢٧٠)	(٧ ١٠٤)		المسدد إلى مصلحة الضرائب على المبيعات - أقساط سلع رأسمالية
٤ ٩٧٦	٦ ٣١٢		مدفوعات لإقراض العاملين
(١٩٨ ٢٧٥)	(٢٣١ ٥٦٨)		مقبوضات من إقراض العاملين
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار
١٦٥ ٤٧٦	(٤٩٧ ٩٤٠)		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٤)	(٦)		(المدفوع) المحصل من التسهيلات الائتمانية
(٢٢٩ ٧٩٧)	٩٦ ٣١٠		المسدد من التزامات طويلة الأجل
(٦١٧ ٢٦٠)	(٢٧٦ ٩٥١)		المحصل (المسدد) من الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة لمقابلة عقد التمويل متوسط الأجل
١ ٧٢٥ ٧٥٦	٥٥ ٦٨٣		المسدد من القروض
١٠٤٤ ١٧١	(٦٢٢ ٩٠٤)		مقبوضات من قروض
			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
٨٢٥ ٢٨٦	٥ ٩٢٠		صافي التغير في النقدية وما في حكمها
٦٠٨ ١٣٧	١ ٦٤٧ ٨٦٥	(١٥)	النقدية وما في حكمها أول الفترة
٤٣٦	٤ ٦٤٩		فروق ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية
١ ٤٣٣ ٨٥٩	١ ٦٥٨ ٤٣٤	(١٥)	النقدية وما في حكمها آخر الفترة

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٣٩) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتقرأ معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية
عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦

- ١- نبذة عن الشركة
- تأسست شركة العز لصناعة حديد التمليح "شركة مساهمة مصرية" وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة في السجل التجارى تحت رقم ٤٧٢ محافظة المنوفية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٩٤، وتم نشر العقد الإبتدائى والنظام الأساسى للشركة بصحيفة الشركات بالعدد رقم ٢٣١ في أبريل سنة ١٩٩٤ ومقرها مدينة السادات.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣ علي تعديل اسم الشركة إلي شركة حديد عز، وقد تم التأشير بهذا التعديل بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١.
- يقع مقر الشركة في ٣٥ شارع لبنان المهندسين- القاهرة - جمهورية مصر العربية.
- رئيس مجلس إدارة الشركة هو الأستاذ / بول فيليب شكيبان.
- الشركة هي شركة تابعة لشركة مجموعة العز القابضة للصناعة والإستثمار "مجموعة عز الصناعية" ، والتي تساهم في رأس مال الشركة بصورة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ٦٥,٣٦٪.
- يتم تداول الأسهم الإسمية للشركة ببورصة الأوراق المالية المصرية وبورصة لندن.

الشركات التابعة

- شركة مصانع العز للدرفلة (مصانع العز للصلب سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٦ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.
- شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٢ كشركة إستثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.
- وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لديها الشركات التابعة التالية:
- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٩٨ وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الإستثمار.
- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
- شركة مصر لصناعة نوازم المواسير والمسبوكات (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢.

غرض الشركة وشركاتها التابعة

يتمثل غرض الشركة وشركاتها التابعة في صناعة وتجارة وتوزيع الحديد والصلب بكافة أنواعه وما يرتبط به من منتجات وخدمات.

وفيما يلي بيان بنسبة الإستثمارات في الشركات التابعة لشركة حديد عز التي تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة الدورية :

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	
<u>نسبة المساهمة</u>	<u>نسبة المساهمة</u>	
%	%	
٩٨,٩١	٩٨,٩١	مصانع العز للدرفلة
٥٩,٥٤	٥٤,٥٩	العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
٧١,٠٧ (مباشر وغير مباشر)	٧١,٠٧ (مباشر وغير مباشر)	العز لصناعة الصلب المسطح
من خلال عز الدخيلة	من خلال عز الدخيلة	
٤٩,١٣ (غير مباشر)	٤٩,١٣ (غير مباشر)	حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"
من خلال عز الدخيلة	من خلال عز الدخيلة	
٤٧,٤٩ (غير مباشر)	٤٧,٤٩ (غير مباشر)	مصر لصناعة لوازم المواسير والمسابوكات
من خلال عز الدخيلة	من خلال عز الدخيلة	

إصدار القوائم المالية المجمعة الدورية

- تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية المجمعة الدورية من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٦.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢-٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية المجمعة الدورية على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التالية التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة.

٣-٢ عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة الدورية بالآلاف جنيه مصري.

٤-٢ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وإفتراسات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات، وتعتمد هذه التقديرات والإفتراسات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة المجموعة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية ، حيث يتم بناءً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والإفتراسات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية ، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- الإضمحلال في قيمة الأصول.
- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة.
- الالتزامات المحتملة والمخصصات.

٥-٢ قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية للمجموعة الدورية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات. في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه- أسلوب التدفقات النقدية المخصومة -أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٦-٢ أسس التجميع

- تتضمن القوائم المالية المجمعة الدورية أصول والالتزامات ونتائج أعمال شركة حديد عز (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتحقق هذه السيطرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها. كما يؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقبلية في القدرة على السيطرة والتحكم ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة الدورية عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها.

- تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة والأرباح غير المحققة بين الشركات.

- حقوق الأقلية في صافي حقوق الملكية وفي نتائج أعمال الشركات التابعة تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة الدورية تحت بند مستقل "حقوق الأقلية"، وتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية ، كما يتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة في بند مستقل بقائمة الدخل المجمعة.

- الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إقتناء أو بيع حصص من حقوق الأقلية دون أن تؤدي إلى التغيير في سيطرة الشركة الام، يتم إثباتها مباشرة في حقوق الملكية.

٣- تكلفة المسعفات		
٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح رقم
بالآلف جنيه	بالآلف جنيه	
٣ ٤٥٧ ٤٠٤	٢ ٥٧٦ ١٥٧	خامات
٢٣١ ٥٩٥	٢٦١ ٨٨٠	مرتبات وأجور
١٧٩ ٤٤٥	١٨٨ ٧٢٦	(١٦) إهلاكات أصول ثابتة
٢ ٠٦٣	٢ ١١٢	تكلفة المعاش التكميلي
٤٦٥ ٧٨٥	٤٧٣ ٦٤٨	مصرفات صناعية غير مباشرة
٤ ٣٣٦ ٢٩٢	٣ ٥٠٢ ٥٢٣	تكلفة التشغيل
٢٣٤ ٩٠٤	٩٧٧ ٠٠٠	التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام
٤ ٥٧١ ١٩٦	٤ ٤٧٩ ٥٢٣	

٤- إيرادات تشغيل أخرى		
٢٠١٥	٢٠١٦	
بالآلف جنيه	بالآلف جنيه	
٢٣	٤ ٩٤٨	أرباح رأسمالية
٥ ٨١٧	١٠ ٩٧٩	إيرادات أخرى
٥ ٨٤٠	١٥ ٩٢٧	

٥- مصرفات بيعية وتسويقية		
٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح رقم
بالآلف جنيه	بالآلف جنيه	
١٥ ٣٧٩	١٥ ١٥٠	مرتبات وأجور
٩ ٥١٣	١ ٦٠٧	مصاريف دعاية وإعلان
١ ٣٥٧	١ ٣٣٩	(١٦) إهلاكات أصول ثابتة
٢١٨	١٧٦	تكلفة المعاش التكميلي
١١ ٤٣٤	١٣ ٨٥٩	مصرفات أخرى
٣٧ ٩٠١	٣٢ ١٣١	

٦- مصرفات إدارية وعمومية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		إيضاح رقم	
٢٠١٥	٢٠١٦		
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>		
٩٧ ٤٦٥	١٠٥ ١٥٩		مرتبات وأجور
٥ ٣١٩	٢ ٠٧١		قطع غيار وصيانة
٣ ٧٢٣	٤ ٨٩٥	(١٦)	إهلاكات أصول ثابتة
٨٤٣	٩٠٢		تكلفة المعاش التكميلي
٤٥ ١٢٣	٣٨ ٨٧٦		مصرفات أخرى
<u>١٥٢ ٤٧٣</u>	<u>١٥١ ٩٠٣</u>		

٧- مصرفات تشغيل أخرى

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		
٢٠١٥	٢٠١٦	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
٩ ٢٣٥	٤ ٦٥٥	تبرعات
-	٤ ٠٠٠	مخصصات مكونة خلال الفترة
١٣٥	٤٩٦	مصرفات أخرى
<u>٩ ٣٧٠</u>	<u>٩ ١٥١</u>	

٨- إيرادات وتكاليف تمويلية

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:		
٢٠١٥	٢٠١٦	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
٢٢ ٨١٢	٧٤ ٤١٨	<u>إيرادات تمويلية</u>
٦٠٠	-	فوائد وإيرادات تمويلية
<u>٢٣ ٤١٢</u>	<u>٧٤ ٤١٨</u>	رد الإضمحلال في قيمة العملاء
		إجمالي إيرادات تمويلية
		<u>تكاليف تمويلية</u>
(٢٦٩ ٥٤٣)	(٣٦٣ ٦٠٩)	فوائد ومصرفات تمويلية
<u>(٢٦٩ ٥٤٣)</u>	<u>(٣٦٣ ٦٠٩)</u>	إجمالي تكاليف تمويلية
٩ ٢٩٠	(٣٦٦ ٦٣٣)	(خسائر) أرباح فروق عملات أجنبية
<u>(٢٣٦ ٨٤١)</u>	<u>(٦٥٥ ٨٢٤)</u>	صافي التكاليف التمويلية

٩- نصيب السهم في صافي خسارة الفترة

عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس:			
٢٠١٥	٢٠١٦		
(١٣٦ ٣٠٥)	(١٣٦ ٨٩٦)	صافي خسارة الفترة (بالألف جنيه)	
٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة (سهم)	
(٠,٢٦)	(٠,٢٦)	نصيب السهم في خسارة الفترة (جنيه/سهم)	

١٠- الضريبة المؤجلة

١٠-١ الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة

٢٠١٥/١٢/٣١		٢٠١٦/٣/٣١		
التزامات	أصول	التزامات	أصول	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	بالألف جنيه	
(١ ٥٧١ ١٠٣)	-	(١ ٦٨١ ٠٦١)	-	البنود
-	٢١ ٦٩٢	-	٢٢ ٥٩٢	الأصول الثابتة
-	١٠ ٨٩٣	-	١٠ ٨٩٣	المخصصات
-	٣ ٩٨٨	-	٣ ٩٨٨	الإضمحلال في قيمة المدينون
-	١ ٥٠٩	-	١ ٠٦٧	الإضمحلال في قيمة الاستثمار
-	٩٥٤ ٠٨٢	-	١ ٠٨٤ ١٣٢	الإنخفاض في قيمة المخزون
-	١١ ٧٨٢	-	٩٣ ٣٢٠	خسائر ضريبية مرحلة
(٢٢ ١٩٦)	-	(١١ ٤٧٨)	-	فروق إعادة تقييم أرصدة
(١ ٥٩٣ ٢٩٩)	١ ٠٠٣ ٩٤٦	(١ ٦٩٢ ٥٣٩)	١ ٢١٥ ٩٩٢	أرباح غير موزعة بالشركات التابعة
(٥٨٩ ٣٥٣)	-	(٤٧٦ ٥٤٧)	-	صافي الضريبة المؤجلة (التزام)

١٠-٢ الضريبة المؤجلة المثبتة بقائمة الدخل

٢٠١٥/٣/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	
(٧٠٩ ٨٤٨)	(٤٧٦ ٥٤٧)	صافي الضريبة المؤجلة
(١ ٨٨١)	(٢ ٩١٧)	بخصم:
(٧٧٢ ٥٨١)	(٥٨٩ ٣٥٣)	فروق ترجمة
٦٤ ٦١٤	١١٥ ٧٢٣	الضريبة المؤجلة السابق تحميلها
		الضريبة المؤجلة المحملة بقائمة الدخل

٣-١٠ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	
٨٠٠٢	٨٠٠٢	عملاء ومديون وأرصدة مدينة أخرى
٢٥٠٩٢	٢٥٠٩٢	المخصصات
٣٠٤٧٢	٤٦٧٠٧	خسائر ضريبية
٦٣٥٦٦	٧٩٨٠١	

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة أعلاه نظراً لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من مدى إستفادة الشركة من هذه الأصول في المستقبل المنظور.

١١- مخزون

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	
١١٧٤٢٩٦	٦١٤٤٣٤	خامات ومستلزمات إنتاج
٣١١١٢١	٩٣٨٦٨	إنتاج غير تام
١٢٠٨٨٥٥	٤٤٩١٠٩	إنتاج تام
٧٢٣٣٤	٣٨٣٧٥	إنتاج تام - حديد مختزل
١٣٥٥٤٩٩	١٤٥٧٧٠٥	قطع غيار ومهمات
١٤٠٠٩٦	١٩٣١٣٨	بضاعة بالطريق
٦٠٠٩٨	٨٩٧٤٧	إعتمادات مستندية
٤٣٢٢٢٩٩	٢٩٣٦٣٧٦	

١٢- عملاء وأوراق قبض

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
٤٢٧٠٦	٤٤٤٤٦		عملاء
-	١٠٧٢	(١-٢٧)	عملاء - أطراف ذات علاقة
١٨٠٠	٧٧٠٠		أوراق قبض
٤٤٥٠٦	٥٣٢١٨		
٢٩٦٥٧	٢٩٦٥٧	(١٤)	بخصم
١٤٨٤٩	٢٣٥٦١		الإضحلال في قيمة العملاء

١٢- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	إيضاح رقم	
٦٠٩ ١٠٧	٦١٦ ٩٠٨		تأمينات لدى الغير
٨٣٩ ٢٢٢	٨٦٠ ١٠٨		مصلحة الضرائب *
١٢٧ ٤٧٧	١٢٧ ٤٧٧		مصلحة الضرائب - مقابل الانتفاع **
٢٠٥ ٤٦٠	٢٠٦ ٤١٠		مصلحة الضرائب - ضريبة مبيعات - أقساط سلع رأسمالية ***
٩ ١١٩	١٣ ٤٧١		مصلحة الجمارك
٤ ٢٧٥	١ ٦١٢		إيرادات مستحقة
٤٧ ٦٣٣	٥٩ ٠٩٧		مصرفوات مدفوعة مقدماً
٤١ ٦٩٩	٤١ ٦٩٩		هيئة ميناء الإسكندرية
٥ ٣٢٨	٥ ٣٦٧	(١-١٩)	إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين
١٨ ٠٨٢	٢١ ٣٨١		إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
٢ ٠٣٠	٢ ٠٩٩	(٢-١٩)	إقراض قصير الأجل - رحلة العمرة
٦٤١	٦١٩	(٣-١٩)	إقراض قصير الأجل - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس
٥٠١	٤٩٩	(٤-١٩)	إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
١٣٥	١٦٥		تأمينات خطابات ضمان
١١ ١٥١	-		تأمينات إتمادات مستندية
١٩٦ ٢٣٥	٢٠١ ٤٣١	(٢-٢٧)	مستحق من أطراف ذوى علاقة
١٠٠ ٢٣٩	١٠٠ ٢٣٩		المسدد مقدماً للعاملين تحت حساب توزيعات الأرباح
٣٥ ٠٦٠	٣٥ ٠٦٠		محكمة القاهرة الاقتصادية ****
٦٣ ٢٧٣	٦٦ ٦٣٥		أرصدة مدينة أخرى *****
٢ ٣١٦ ٦٦٧	٢ ٣٦٠ ٢٧٧		
٥٦ ٩٦٣	٥٦ ٩٦٣	(١٤)	بخصم: الإضمجلال في قيمة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى
٢ ٢٥٩ ٧٠٤	٢ ٣٠٣ ٣١٤		

* تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب جدول المطالبات الضريبية لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية عن مشروعات الصلب المسطح وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٣-١-٢) بالإضافة إلى مبلغ ٢٣٣ مليون جنيه مصري دفعة مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبية شركات الأموال لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٨.

** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية مقابل الانتفاع لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوين بميناء الدخيلة والبالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري - إيضاح رقم (٣٦-٢).

*** تتمثل في رصيد أقساط ضرائب المبيعات المتعلقة بالسلع الرأسمالية المستوردة خاصة بشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة.

**** يتمثل الرصيد المستحق للشركة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سدادها وذلك بعد خصم قيمة الغرامة والمحكوم بها في الجنحة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بشركات المجموعة الصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥ حيث قضى بتعديل قيمة الغرامة من ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري إلى ٢٠,٥ مليون جنيه مصري، وجرى إتخاذ الإجراءات القانونية لإسترداد هذا المبلغ من المحكمة.

**** تتضمن الارصده المدينة الأخرى مبلغ ٤٩,٥ مليون جنية مصري يمثل ١٥% من قيمة الرخصة المتعلقة بخط الإنتاج الثاني التي قامت شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعة) بسدادها في فبراير ٢٠١٢.

١٤- الإضمحلال في قيمة الأصول

الرصيد في	الرصيد في	إيضاح
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	رقم
بالألف جنيه	بالألف جنيه	(١٢)
٢٩ ٦٥٧	٢٩ ٦٥٧	(١٣)
٥٦ ٩٦٣	٥٦ ٩٦٣	(١٨-٢)
٥ ٦١١	٥ ٦١١	
١٧ ٧٢٦	١٧ ٧٢٦	
١٠٩ ٩٥٧	١٠٩ ٩٥٧	

الإضمحلال في العملاء وأوراق القبض
الإضمحلال في المدينين والأرصدة المدينة لأخرى
الإضمحلال في الموردين - دفعات مقدمة
الإضمحلال في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

١٥- النقدية وما في حكمها

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	بنوك - ودائع لأجل
٥٥٠ ٧٣٨	٦٣٠ ٣٢٥	بنوك - حسابات جارية
٤ ١٩٢ ١٢٣	٤ ٣٢٧ ١٣٧	شيكات تحت التحصيل
٣٧ ٠٨٣	٣٤ ٤٠٦	نقدية بالصندوق
٣ ٤٠٦	٢٨ ٧٢٥	وثائق صناديق الإستثمار *
١ ٠٥٣	١ ٠٧٥	
٤ ٧٨٤ ٤٠٣	٥ ٠٢١ ٦٦٨	
١٨١ ٧٩٧	٥٥٤ ٦٣٥	بخصم:
٢ ٩٥٤ ٧٤١	٢ ٨٠٨ ٥٩٩	بنوك - سحب على المكشوف
		ودائع لأجل وحسابات جارية محتجزة ضمن شروط الإئتمان
		الممنوح من البنوك لشركات المجموعة
١ ٦٤٧ ٨٦٥	١ ٦٥٨ ٤٣٤	النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية

* تتمثل وثائق صناديق الإستثمار في عدد ٨٥٣ ٤ وثيقة استثمار ذات عائد يومي تراكمي.



١٢- الأصول: قائمة (بالصافي)

الإجمالي	تخصيمات على أصولي مؤجلة	عدد وثائق	أوراق وزيكيات	وسائل نقل	أثاث ومعدات	سيارات	أرضي
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه
٢١ ١٢٢ ٤٢٧	٣ ٩٠١	٦٤ ٢٥١	١١٨ ٠ ٦٧	١٦٥ ٥٤٤	١٦ ٠ ٢٤ ٨٤٣	٤ ٢٣٢ ٨٠ ١	٠ ٦١٣ ٩٨ ٠
٣٣ ١٦٦	—	١ ٠ ٧	٦ ٧٤١	١٤ ٩٢١	١٤ ٢٥٠	—	—
(٥ ٢١٦)	—	(١ ٦٦)	(٢ ٣٣٢)	(٢ ٣٣٢)	—	—	—
٥٧٧ ٥٧٨	—	٤ ٤٧٣	١٢٠	١٢٥	٣٥٩ ٤٢٣	٤ ٧٨٣ ١٢٣	٥ ٩٧٠
٢١ ٧١١ ١٣٨	٣ ٩٠١	٧٠ ٦٧٠	١٢٢ ٤١٥	١٧٧ ٨٧٧	١٢ ٢٢٣ ٤٧٩	٤ ٧٨٣ ١٢٣	٢٢٩ ٩٤٠
٢١ ١٢٩ ٤٠٢	٣ ٩٠١	٧٧ ٧٨٩	١٤٥٨ ٥٨٣	١٠٠ ٦١٦	١٦ ٦٧٣ ٦٤٣	٤ ٢٩٢ ١٢٢	٦٧٣ ٧٥٧
١٠ ٣ ١١٣	—	٥ ٢٠٨	٢ ١١٤	١ ١٧٤	٤٧ ٨١٤	٣٩ ٧٥٣	—
(٦٤ ٣٣٤)	—	(١ ٠١١)	(٣ ٣٦)	(٤ ٤١١)	(٦٥ ٩١٩)	(٨٠١)	—
١ ٣٠ ١ ٥٨٢	—	٥ ٧٦٦	١ ١٥٦	٣ ٠٨	٨١٨ ٠ ١١٨	٦٦١ ٧١٨	١٣ ٥٦١
٢٣٣ ٤٠٤ ٧٧٣	٣ ٩٠١	٨٧ ٧٨٢	١٥٢ ٧٣٠	٤ ٦ ٦٧٣	١٧ ٤٧٢ ٥٥٦	٤ ٧٨٢ ٧٨٢	٩٨٧ ٢٥٣
١٠ ٠ ١٣ ٨٠ ٧	٣ ٩٠١	٤٤ ٤١٠	٧٦ ٧٨٩	٤٥ ٦٦٥	٨ ٥١٧ ٢٧٨	٩ ٢٥٦ ١١٢	—
١٨٤ ٥٢٥	—	١ ٤١٥	١ ٦٧٠	٦ ١٥٧	١٤٩ ١٥٤	٦٥ ٠ ٢٩	—
(٥ ٢١٦)	—	(١ ١٦)	(٢ ٣٣٢)	(٢ ٣٣٢)	—	—	—
١٣١ ١٦١	—	١ ٣٤٦	٨٤٣	١ ٢٨	١ ٠ ٧ ١٥٦	٢ ٦ ١٨٨	—
١٠ ٤٠ ٤ ٢٧٧	٣ ٩٠١	٤٧ ٦١٠	٧٧ ٩٧٤	٩٨ ٧١٨	٨ ٧٧٤ ٣٨٨	٦ ٤٠ ٧ ٢٠٠	—
١٠ ٥٥٨ ٥٦١	٣ ٩٠١	٥١ ٩٢٧	٨٤ ١٢٤	٩١ ٩٩٦	٩ ١٩٩ ٢٢١	١ ٤٤٧ ٤٠٤	—
١٩٤ ٩٦٥	—	١ ٩٣٣	٣ ٥١٢	٨ ٠ ٨٥	١٥٤ ١٣٢	٢٧ ٣٠ ٧	—
(٦٥ ٣٠٥)	—	(١ ٠١١)	(٢ ٣٦)	(٤ ٤٢١)	(٦٣ ٨٤٥)	(٨٠١)	—
٢٤٥ ٠ ٤٣	—	٣ ٦٥٩	٢ ٦٦٤	٣ ٢ ٩	٢٧١ ٦٠ ١	١٧ ٩١٨	—
١١ ٤٣٣ ٢١٤	٣ ٩٠١	٥٦ ٣٢٧	٨٨ ٤٦٨	٩٢٩ ٢٥٥	٤ ٥٦٢ ٢٢٠	١ ٥٩٦ ٨٣٢	—
١١ ٣١٢ ٢٩١	—	٧٣ ٥٦١	٤٥ ٤٨٩	٧٩ ١٥٤	٧ ١١٩ ٢٨٨	٢ ٨٧٥ ٢٥٣	٦٦٩ ٩٥٠
١١ ٢١٠ ٨٨٦	—	٦٦ ٠ ٢٢	٦٤ ٤٥٩	٧٤ ٢٢٧	٧ ٤٢٢ ٧١٧	٢ ٨١٤ ٧٠٤	١٧٣ ٧٥٧
١١ ٩٧١ ٥٥٨	—	٢١ ٤٤٥	١٤ ٧٥٢	٧٧ ٢٢٢	٧ ٩١٠ ٣٢١	٢ ٢٠٠ ١٥٠	١٨٧ ٢٥٣
٥٦٨ ٨٩٢	٣ ٩٠١	٢١ ٠ ٤٥	٤٨ ٠ ٦٢	٦٠ ٧٦٥	٢٩١ ٥٦٠	١٣٣ ٥٥٨	—

يتمتعون بحقوق الأراضي كاملة أرض مساحتها ٩٧٨ أكتير من مزرعة تابعة لشركة البحر لصناعة السفن التجارية بجزائيا من شركة تيمية تابعة لشركة البحر لصناعة السفن بتيمة بحوالي ١٦٨ مليون جنيه مصري داخل رسوم محافظة السويس التابعة له مليون جنيه مصري (المقابل لبيع ٥٤٦ أكتير مزرعة اسويك) بقرن إقامة مشروع صناعي تجاري، وبقية المزرعة التي لا يوجد حقل كامل الأرياف يتم تسجيل الأرض باسمها حتى تاريخه والبالغ قيمتها ٢٩١١٤ مليون جنيه مصري .

مزارع شركة البحر لصناعة السفن - شركة تيمية - في سبيل إقراض إجراءات تمويل تسهيل بعض الأراضي المستأجرة من جهات مختلفة.

لم يتم شركة صناعي البحر للزراعة بتسجيل أرض مشروع الصناعات الحديد في البحر لصناعة السفن التجارية في البحر لصناعة السفن التجارية في ٣١ مارس ٢٠١١

إجمالي القيمة المكتسبة بالعدل الكامل -

عن فترة الترخيص	في ٣١ مارس	إيضاح
٢٠١٢	٢٠١٢	رقم
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
١٨٨ ٧٦٦	١٨٨ ٧٦٦	(٧)
١ ٢٣٧	١ ٢٣٧	(٥)
٣ ٧١٢	٤ ٨٩٥	(١)
١٨٤ ٥٦٥	١٩٤ ٩٦٠	

١٧- مشروعات تحت التنفيذ

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٥٨ ٥٥٠	٣٨ ٧٥٨	توسعات انشائية
٣ ٢٦٤ ١٦٢	٣ ٣٤٨ ٦٠٨	آلات تحت التركيب
١ ٠٠٣ ٤٨٩	١ ١٠٣ ٢١٨	تكلفة الإقتراض المرسمة
٣ ٩٨٠	٣ ٩٨٠	تصميم وإنشاء مبنى إدارى
٢٨٥ ٩٧٩	٢١٦ ٠٤١	دفعات مقدمة لشراء آلات
٥٣٠	٦١٢	دفعات مقدمة تحت حساب مبانى
<u>٤ ٦١٦ ٦٩٠</u>	<u>٤ ٧١١ ٢١٧</u>	

١٨- الإستثمارات

تكلفة الإستثمارات		نسبة	
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	المساهمة	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	%	
٩٠	٩٠	٤٠	١-١٨ إستثمارات فى شركات شقيقة
٢٥	٢٥	٥٠	الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م) (تحت التصفية)
-	-	٥٠	شركة العز- الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK)
١١٥	١١٥	٥٠	شركة EZDK Steel UK LTD - إيضاح رقم (١-٣٦)

٢-١٨ إستثمارات مالية متاحة للبيع

تكلفة الإستثمارات		إيضاح رقم	
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١		
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
٨٠	٨٠		الشركة المصرية لخدمات الحراسة والنظافة
١٧ ٧٢٦	١٧ ٧٢٦		الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م)
١٠٩ ٨٠٠	١٠٩ ٨٠٠		شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار *
<u>١٢٧ ٦٠٦</u>	<u>١٢٧ ٦٠٦</u>		
١٧ ٧٢٦	١٧ ٧٢٦	(١٤)	بخصم قيمة الإضمحلال فى الشركة العربية للصلب المخصوص
<u>١٠٩ ٨٨٠</u>	<u>١٠٩ ٨٨٠</u>		

* تتمثل فى مساهمة شركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - فى رأس مال شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار "مجموعة عز الصناعية" بعدد ٦ ١٠٠ ٠٠٠ سهم بنسبة مساهمة ٣,٨١٣ %.

١٩- إقراض طويل الأجل

يتمثل بند إقراض طويل الأجل فيما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	إيضاح رقم
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
١١ ٣٤٦	١٢ ٤٢٣	سلف العاملين - تسدد علي أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
١٩ ٣٦٦	١٨ ٢٠٥	(١٩-١) قرض إسكان للعاملين - يسدد علي أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)
٦٩١	١ ٢٢٧	(١٩-٢) سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد علي أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
٢ ٣٨١	٢ ١٣٦	(١٩-٣) سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس تسدد علي أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)
٨٩١	٧٧٧	(١٩-٤) قرض إسكان للعاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) يسدد علي أقساط لمدة تصل إلي ٧ سنوات (بدون فوائد)
٣٤ ٦٧٥	٣٤ ٧٦٨	

١-١٩ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	إيضاح رقم
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٣٧ ٦٦١	٣٦ ٠٠٢	إجمالي قرض إسكان العاملين
٥ ٣٢٨	٥ ٣٦٧	(١٣) إقراض قصير الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
٣٢ ٣٣٣	٣٠ ٦٣٥	القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين طويل الأجل
١٢ ٩٦٧	١٢ ٤٣٠	الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية لقرض إسكان العاملين طويلة الأجل
١٩ ٣٦٦	١٨ ٢٠٥	القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين طويل الأجل

يتمثل قرض إسكان العاملين بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين في الشركة في الحصول على سكن خاص والبالغ قيمته الاجمالية ٣٧ مليون جنيه مصري وفقا لقرار مجلس إدارة الشركة خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣. حيث وافق مجلس الإدارة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة هذا القرض الحسن لإسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصري ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصري وهذا القرض تم منحة وفقا لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ ألف جنيه مصري يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون أي أعباء أو فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من إدارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ مارس ٢٠١٦ عدد ١ ٧٤١ مستفيد وقيمة اجمالية للقرض بلغت ٣٦ مليون جنيه مصري وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥,٣ مليون جنيه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الاجل

(إيضاح رقم ١٣)، وقد تم إدراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الأجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة الدورية بناءً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنوياً خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة.

١٩-٢ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين وإفراد أسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ آلاف جنيه مصري للعامل و١٨ ألف جنيه مصري للعامل مع فرد من الأسرة أو أكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الأسرة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه مصري أو ٢٠٠٠ جنيه مصري في حالة فريدين من الأسرة وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ وتعديلاته في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر، وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم العمرة بنسبة ٢٥% ليصبح الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١٢٥٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الأسرة بمبلغ ١٨٧٥ جنيه مصري أو ٢٥٠٠ جنيه مصري في حالة فريدين من الأسرة. وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٢ مليون جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١٣).

١٩-٣ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها شركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري حيث تدعم الشركة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصري ويقسط المبلغ المتبقي على فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم الحج بنسبة ٢٥% ليصبح الدعم الذي تقدمه الشركة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصري. وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٦١٩ ألف جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١٣).

١٩-٤ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (أ)

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
١٧٢٥	١٥٧٩		إجمالي قرض إسكان العاملين
			بخصم:
٥٠١	٤٩٩	(١٣)	إقراض قصير الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
١٢٢٤	١٠٨٠		القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (أ) طويل الأجل
			بخصم:
٣٣٣	٣٠٣		الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (أ) طويلة الأجل
٨٩١	٧٧٧		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (أ) طويل الأجل

يتمثل قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمارات من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) والخاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بواقع ثلاثة آلاف جنيه مصري عن السنة و بحد أقصى ٢٠ الف جنيه مصري وفقا لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ١,٦ مليون جنيه مصري يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤٩٩ الف جنيه مصري ظهرت ضمن بند مديون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل (إيضاح رقم ١٣).

وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعـة الدورية بناءا على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعـة.

٢٠- أصول أخرى

يتمثل المبلغ في قيمة المدفوع للهيئة العامة للتنمية الصناعية خلال الفترة بواسطة شركتى العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - ومصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بقيمة ٧٨٥ ٢٤ ألف جنيه مصري و ٥٣٠ ٥ ألف جنيه مصري على التوالي للموافقه على التوسع في إنتاج حديد التسليح وجرى إتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص.



شركة حديد حجاز

طرح الإصدارات لخدمة تمويل مشاريع البنية التحتية من فترة الانتاج لغير مستوفية في 31 مارس 2012

٢١- التوزيع والتسهيلات الائتمانية

رقم حديد حجاز	نوع الإصدار	المدة	معدل الفائدة	شروط	رقم	قياس الإصدار	مبلغ الإصدار	المبلغ المزمع	التعليق
١-١١	شبكة حديد حجاز	١٢	٧	إعادة هيكلة الديون الائتمانية قصيرة الأجل	١٤٢٦	١٢	١٤٢٦	١٤٢٦	إلغاء هيكلة الديون الائتمانية قصيرة الأجل
٢-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
٣-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
٤-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
٥-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
٦-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
٧-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
٨-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
٩-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
١٠-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
١١-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
١٢-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
١٣-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
١٤-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
١٥-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
١٦-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
١٧-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
١٨-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
١٩-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية
٢٠-٢١	شركة حديد حجاز	٢٤	٧	تمويل مشروع السكك الحديدية	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٢٧	تمويل مشروع السكك الحديدية

٢١-١ شركة حديد عز (الشركة القابضة)

بتاريخ ٢٠١٥/١/١٨ قامت الشركة بتوقيع عقد مع بنكي الأهلي المصري والعربي الأفريقي الدولي (وكيل الضمان) وذلك بغرض منح الشركة قرض مشترك طويل الأجل بمبلغ ١,٧ مليار جنيه مصري لمدة ٧ سنوات من تاريخ التوقيع على العقد بحيث يكون الغرض منه إعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة عن طريق سداد المديونيات القائمة طرف البنوك، وفقاً لبنود العقد تقوم الشركة بإصدار توكيل رسمي غير قابل للإلغاء تفوض بموجبه وكيل الضمان عن نفسه ونياية عن البنوك في إبرام وقيد رهن من الدرجة الأولى على المحل التجاري للمقترض بما في ذلك مصنع الشركة بمدينة السادات خلال ستة أشهر من تاريخ أول سحب على أن يحتفظ المقترض بنسبة مساهمة في الشركات التابعة دون تعديل وكذلك الحفاظ على بعض المؤشرات والنسب المالية المحددة بعقد القرض طول مدة القرض على أن يتم السداد على ٢٦ قسط ربع سنوي غير متساوي يستحق أولها في أغسطس ٢٠١٥ وذلك بدءاً من نهاية أول ستة أشهر من تاريخ أول سحب والذي تم بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥، وذلك بمعدل عائد ٣,٥% فوق سعر الكورديور المعلن من البنك المركزي المصري تسدد كل ثلاثة أشهر.

- بلغت عمولة ترتيب و ضمان تغطية التمويل (تكلفة الحصول على القرض) ٧,٥ في الألف والبالغة ١٢,٧٥ مليون جنيه مصري تم سدادها عند الحصول على القرض ويظهر رصيدها بعد إستهلاك ما يخص الفترة مخصصاً من رصيد القرض.
- بلغت قيمة الأقساط الممددة حتى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٣٠ مليون جنيه مصري (مقابل ٢٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

٢١-٢ شركة العز الدخيلة للمصنّب - الإسكندرية (شركة تابعة)

٢١-٢-١ يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري مبلغ ١٨٠ مليون جنيه مصري والذي يتمثل في الرصيد المتبقي من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه بواسطة الشركة مع مجموعة من البنوك في فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقي الدولي الوكيل والمرتب الرئيسي لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسي وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) وذلك بعد خصم عدد ١٢ قسم تمثل المسدد من الأقساط حتى ٣١ مارس ٢٠١٦ ويتم سداد هذا القرض على ١٤ قسط نصف سنوي يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائد سنوي يحتسب وفقاً (لسعر الكورديور- سعر الإفراض المعلن للبنك المركزي المصري مضاف إليه الهامش لما هو وارد بعقد القرض يبلغ ٠,٥%) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطي لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوي قيمة القسط الأول والعوائد المستحقة على مبلغ الارتباط لمدة ٦ أشهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦.

- تم إدراج الرصيد ضمن أقساط الإلتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام.

٢١-٢-٢ بتاريخ الأول من أغسطس ٢٠١٤ تم الاتفاق مع البنك العربي الأفريقي الدولي على مد فترة بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل نوار متوسط الأجل لمدة ٣ سنوات ينتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجارى للشركة بإجمالى مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو مايعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥% فوق سعر الكورديور إقراض لليلة واحدة المعلن من البنك المركز المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و٣% فوق سعر الليبور الشهري على مبالغ مسحوبة بالدولار الأمريكي مع الأخذ في الإعتبار إلى أنها في حالة أي سداد جزئى أو كلى من القرض المشترك يمكن زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المسدد.

- وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ١,٤ مليار جنيه مصري.

٢١-٢-٣ قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسنيه جنرال سابقاً- بنك قطر الوطني الاهلى حاليا- فى الأول من إبريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

- وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.

- وقد تضمن التسهيل الدوار المتوسط الاجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده فى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٥١٣ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده فى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ١٥٤ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ١٧,٣ مليون دولار امريكي.

٢١-٢-٤ قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيته جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الاهلى حاليا- فى ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لايتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادل بالدولار الأمريكي بغرض تمويل رأس المال العامل للشركة وإعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات فى خط حديد تسليح الطواحين ومشروع معالجة الأتربة الجديد وتصنيع محولين لحديد تسليح الطواحين و/أو إعادة التمويل الجزئي للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة فى تاريخ الاستحقاق فى ٣٠ يونيو ٢٠١٦. وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.

- وبلغ الرصيد فى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٤٤٤ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي.

٢١-٢-٥ قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري فى ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل بالجنيه المصري بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام وتوازن هيكل التمويل للشركة ويتم سداد القرض دفعة واحدة فى تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل عائد ١,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

- وقد تم إبرام عدد من الملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لمد فترة التمويل الدوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات إضافية ليستحق فى ١٧ أكتوبر ٢٠١٨.

- وبلغ رصيد القرض فى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٤٠٥ مليون جنيه مصري.

٢١-٢-٦ قامت الشركة بالاتفاق مع البنك المصري لتنمية الصادرات فى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بمد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الاجل (مدته ٣ سنوات) بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصري او ما يعادل بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجارى للشركة.

- وقد تم إبرام عدد من الملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ الأول من يونيو ٢٠١٥ حيث تم إخطار الشركة بتعديل سعر الفائدة المدينة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٤٪ فوق سعر الليبور الشهري على أن يتم تطبيقها وفقاً لبنود العقد.

- وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الاجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده فى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٣٧٢ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده فى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٢٠,٣ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢,٣ مليون دولار امريكي.

٣-٣١ شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)

يقوم رويال بنك أوف اسكوتلاندا (Royal Bank of Scotland RBS) الذي حل محل بنك ناشيونال ويستمنستر (National Westminster Bank) بمهمة منسق القروض (Intercreditor Agent) لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالإضافة إلى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك، وطبقاً لإتفاقيات القروض فإن البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent، وبنك رويل بنك - أسكوتلاندا هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore Security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقاري والتجاري على أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازي على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك.

وتحتسب فوائد قروض البنك الأهلي المصري والقروض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكي، على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على أساس سعر فائدة مرتبط بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري، هذا وقد قامت الشركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة أقساط القروض. وقد بدأت الشركة بسداد الأقساط المجدولة بانتظام اعتباراً من أغسطس ٢٠٠٤ حتى أغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدد الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة أقساط القروض.

وتبلغ قيمة أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام بناء على اتفاقيات القروض ١٠٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٩٣٤ مليون جنيه مصري عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣١ مارس ٢٠١٦.

٤-٢١ شركة مصانع العز للدرقولة (شركة تابعة)

يتمثل رصيد القرض فيما يلي :

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه
٢ ٨٠٦ ٩٢٥	٢ ٨٦٢ ٦٠٨
٦٤ ٢٩٤	٦٤ ٢٩٤
٢ ٧٤٢ ٦٣١	٢ ٧٩٨ ٣١٤
(٤ ٧٨٢)	(٢ ٩١١)
٢ ٧٣٧ ٨٤٩	٢ ٧٩٥ ٤٠٣

إجمالي رصيد القرض

بخصم:

الجزء المتداول

الجزء غير المتداول

بضائف (بخصم):

تكلفة الاقتراض غير المستهلكة

رصيد القرض طويل الأجل

٢٢ - موردون وأوراق دفع

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه
٢ ٦٢٢ ٥٣٧	٢ ٣١١ ٤٥١
١٩ ٤٠٢	١٠ ٥٠٢
٢ ٦٤١ ٩٣٩	٢ ٣٢١ ٩٥٣

موردون

أوراق دفع

٢٣- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
٣١٧ ٨٧٩	٢٧٧ ٠٢١		دائنو شراء أصول ثابتة
١٢٠ ٨٩٥	١٢٤ ٩٦٥		فوائد مستحقة
١٩٧ ٠١٨	٢٠٦ ٥٧١		مصرفات مستحقة
٧٢ ٧٩٨	٨٦ ٥٥٨		مصلحة الضرائب
٢٥ ٥٧٣	٢٥ ٣٣١		تأمينات ضمان أعمال
١٠٤ ١١٤	١٠٤ ١١٤		أقساط ضريبة مبيعات
٥٣ ١٣٨	١٥٩ ٦٧٩		مصلحة الضرائب - ضرائب مبيعات
١ ٥٦١	١ ٥٦١		دائنو توزيعات
٥٤	٢٤٧	(٣-٢٧)	مستحق لأطراف ذوى علاقة
٤ ٧٣٧	٢٢ ٧٠٨		هيئة ميناء الإسكندرية
٣ ٩٧٣	٣ ٩٧٣	(١-٢٦)	هيئة ميناء الإسكندرية - ضرائب مبيعات
٤١ ١٧٣	٥٨ ٢٤٤		أرصدة دائنة أخرى
٩٤٢ ٩١٣	١ ٠٧٠ ٩٧٢		

٢٤- التزامات نظام المعاش التكميلي

إعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر أن تمنح الشركة العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك لكل من العاملين بالشركة وشركة كونتراسيتل وذلك ليستفيد به أى من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لأى من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً يبدأ بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتتحمل الشركة باقى التكلفة.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ١٧,١ مليون جنيه مصري وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي وبالباقي مبلغ ٣,٧ مليون جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠١٦ وقد بلغت قيمة تكلفة نظام المعاش التكميلي عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٣,١٩ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لتقرير الخبير الاكثوارى.

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
١١٤ ١٥٥	١١٨ ٢٥١		القيمة الحالية للالتزامات النظام الغير ممولة
٥٧ ٧٠٦	٥٧ ٥٨٦		بخصم:
٥٦ ٤٤٩	٦٠ ٦٦٥		تكلفة مزاي الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها*
			إجمالى التزامات المعاش التكميلي
			ويوزع كالتالى:
٣ ٧٥٧	٤ ٠١٧		المدرج ضمن بند الإلتزامات المتداولة
٥٢ ٦٩٢	٥٦ ٦٤٨	(٢٦)	المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل
٥٦ ٤٤٩	٦٠ ٦٦٥		

* يتمثل البند في تكلفة مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣١ مارس ٢٠١٦ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا طبقاً لحسبة الخبير الاكتواري والصادر لها تقرير اكتواري. أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة فيما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	
بالآلف جنيه	بالآلف جنيه	
٩٠٢٠٩	١٠١٨٠٦	الرصيد اول يناير
٣٤٢٣	٨٦٣	تكلفة الخدمة الحالية
٧٩٥٤	٢٢٣١	تكلفة العائد
١٥٧٢٦	١٧١٠٥	اشتراكات العاملين المدفوعة
١١٧٣١٢	١٢٢٠٠٥	
		بخصم:
٣١٥٧	٣٧٢١	معاشات مدفوعة خلال الفترة
١١٤١٥٥	١١٨٢٨٤	

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة فيما يلي:-

٢٠١٦/٣/٣١	
بالآلف جنيه	
٨٦٣	تكلفة الخدمة الحالية
٢٢٣١	تكلفة العائد
٩٦	قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال الفترة
٣١٩٠	

وتتمثل الفروض الاكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الاكتواري فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا
%١٥,٢٥	%١٥,٢٥	أ- معدل سعر الخصم
%١١	%١١	ب- معدل تضخم الأسعار
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
%١٤,٥	%١٥,٢٥	أ- معدل سعر الخصم
%١٠	%١١	ب- معدل تضخم الأسعار

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبير الاكتواري:-

معدل الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم	
%١٥,٥	%١٥,٢٥	%١٤,٥	
٦٢٢٤٢	٦٣٥١٠	٦٤٨٢١	القيمة الحالية للالتزام
٢٩٤٠	٣٠١٢	٣٠٨٨	تكلفة الخدمة
			الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي
٢٠١٦/٣/٣١			
بالآلف جنيه			
٢٩٤٧			التعويضات المتوقعة
٢٩٤٧			

٢٥- مخصصات

الرصيد في	مخصصات	الرصيد في	
٢٠١٦/٣/٣١	مكونة	٢٠١٦/١/١	
	خلال الفترة		
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
٢١٥ ٩٣٣	٤ ٠٠٠	٢١١ ٩٣٣	مخصص ضرائب ومطالبات
١ ٩٥٥	-	١ ٩٥٥	مخصص قضايا عمالية
<u>٢١٧ ٨٨٨</u>	<u>٤ ٠٠٠</u>	<u>٢١٣ ٨٨٨</u>	

٢٦- التزامات طويلة الأجل

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	إيضاح	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	رقم	
٦٩	٦٤		دائنو شراء أصول ثابتة
٤٠ ٤١٤	٤٥ ٨٣٣	(٢٦-١)	هيئة ميناء الإسكندرية
٥٢ ٦٩٢	٥٦ ٦٤٨	(٢٤)	التزامات نظام المعاش التكميلي
٢٩٠ ١٣٦	٣٢٨ ١١٣	(٢٦-٢)	اقتراض من الغير
<u>٣٨٣ ٣١١</u>	<u>٤٣٠ ٦٥٨</u>		

٢٦-١ يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند الالتزامات طويلة الأجل البالغة ٤٥ ٨٣٣ ألف جنيه مصري في قيمة فوائد التأخير التي تطالب بها هيئة ميناء الإسكندرية.

- يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام البالغ ٣ ٩٧٣ ألف جنيه مصري (إيضاح رقم ٢٣) في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة ميناء الإسكندرية ومصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلي القضاء. وقد ترتب على هذا النزاع بين الهيئة ومصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أداري على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز.

- وقد تأجلت القضية لجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعلقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن - إيضاح رقم (٢-٣٦).

- وترى إدارة الشركة بناء على رأي مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات.

- وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات موجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك - إيضاح رقم (٣٦-٢). وقد تم إدراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

٢-٢٦ قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح باقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٣٢٨ مليون جنيه مصري من شركة دانيلى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة في القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية وتحسب قوائمه على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

٢٧- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تقوم الشركة بإجراء بعض المعاملات التجارية مع بعض الأطراف ذوى العلاقة وقد تمثلت هذه المعاملات التي تمت خلال الفترة في عمليات بيع وشراء بعض المنتجات لهذه الشركات بقيمة بلغت ٢٠٣ ١١ ألف جنيه مصري و ١٧ ٨٩٦ ألف جنيه مصري على التوالي بالإضافة إلى إيجارات بمبلغ ٣٥٩ ألف جنيه مصري، وفيما يلي أهم هذه المعاملات والأرصدة الخاصة بها:

الرصيد في	الرصيد في	حجم التعامل	طبيعة التعامل
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	خلال الفترة	
مدين / (دائن)	مدين / (دائن)	بالألف جنيه مصري	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري		
			٢٧-١ أطراف مدينة مدرجة ضمن بند العملاء وأوراق القبض
-	١٠٧٢	١٠٨٠٢	مبيعات
		١٧٥٩١	مشتريات
-	١٠٧٢		
			٢٧-٢ أطراف مدينة مدرجة ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٥٤١٣٤	١٦٤٤٤٨		- شركة العز القابضة للصناعة والاستثمار (الشركة القابضة)
١	١١		- شركة تنمية خليج السويس (شركة زميلة)
٤٢١٠٠	٣٦٩٧٢	٣٦١	مبيعات
		٣٠٥	مشتريات
		٣٥٩	إيجارات
١٩٦٢٣٥	٢٠١٤٣١		
			٢٧-٣ أطراف دائنة مدرجة ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(٥٤)	(٢٤٧)		- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)
(٥٤)	(٢٤٧)		

٢٨- رأس المال

١- رأس المال المرخص به

يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٨ مليار جنيه مصرياً.

٢- رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة مبلغ ٢ ٧١٦ ٣٢٥ ألف جنيه مصري (أثنين مليون وسبعمائة وستة عشر ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه مصرياً) موزع على ٠.٢٧ ٢٦٥ ٥٤٣ سهم، قيمة كل سهم خمسة جنيهات مصرية مسددة بالكامل، وقد تم تسجيل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة بالسجل التجاري برقم ١١٧٦ بمدينة منوف في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٩- إحتياطات

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	
١ ٣٥٨ ١٦٣	١ ٣٥٨ ١٦٣	إحتياطي قانوني*
٢ ٦٢٠ ٧٥٦	٢ ٦٢٠ ٧٥٦	إحتياطات أخرى (علاوة إصدار)**
(٣ ٧٩٦ ٨٢٩)	(٣ ٧٩٦ ٨٢٩)	الفرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة***
١٨٢ ٠٩٠	١٨٢ ٠٩٠	

* الإحتياطي القانوني: يجنب ٥% من صافي الربح السنوي لتكوين إحتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع ويستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

** الإحتياطات الأخرى: علاوة الإصدار ناتجة عند إصدار الشركة لأسهم زيادة رأس المال مقابل الإستحواذ على أسهم شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكذا تحويل السندات السابق إصدارها لأسهم.

*** الفرق الناتج عن الإستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة:

بالألف جنيه

٣ ٢٨٠ ٤٩٣	يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في فبراير ٢٠٠٦ (تمثل ٢٩,٣٩% من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق متولد داخلياً نتيجة معاملات تمت تحت السيطرة المشتركة لشركات المجموعة.
١٢٧ ١٦٢	يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة - في إبريل ٢٠١٠ (تمثل ١,٣٥% من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذه المعاملة تمت مع وجود سيطرة للشركة على الشركة التابعة وقد تم الشراء من مساهمين من خارج مجموعة شركات عز.
٣٨٩ ١٧٤	يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة ٧,٢٣% من رأس مال شركة العز للصلب المسطح - شركة تابعة - في نوفمبر ٢٠١٥ والقيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق يمثل ناتج إقتناء حصص إضافية من حقوق الأقلية في الشركة التابعة.

٣ ٧٩٦ ٨٢٩

٣٠- أسهم خزينة

- يمثل هذا البند في ٢٠١٦/٣/٣١ في عدد ٩ ٤٦٢ ٧١٤ سهم من أسهم شركة حديد عز والمملوكة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بتكلفة ٧١ ٩٢١ ألف جنيه مصري ولأغراض التجميع تم تبويبها كأسهم خزينة.

٣١- الالتزامات المحتملة

تتمثل الالتزامات المحتملة في قيمة خطابات الضمان والتي لم يتم تغطيتها والتي أصدرت بمعرفة بنوك الشركة وشركاتها التابعة لصالح الغير، كذلك قيمة الإعتمادات المستندية غير المغطاه وبيانها كالتالي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	
		خطابات الضمان
٢٦ ٣٦٨	١٣ ٠٤٠	جنيه مصري
٣ ٥٥٨	١٨ ٩١٧	دولار أمريكي
		إعتمادات مستندية
٨ ٥٨٠	٨ ٥٨٠	دولار أمريكي
١ ٣٠٤	١ ٨٠٤	يورو

- كما يوجد التزامات محتملة تتعلق بكفالة وضمان لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في تنفيذ كافة التزاماتها الناشئة عن عقد التسهيل المشترك بين الشركة التابعة وبعض البنوك بحد أقصى قدره ثلاثة مليارات وخمسون مليون جنيه مصري لتمويل الجزء المتبقي من تكاليف إنشاء وتشغيل مصنع لإنتاج الحديد المختزل المباشر بمنطقة العين السخنة. بالإضافة إلى قيام شركتي حديد عز وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بكفالة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - كفالة تضامنية بما يعادل مبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته وأي ملحقات أخرى ضماناً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلي المصري لشركة العز لصناعة الصلب المسطح حتى تمام السداد.

- كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونترا ستيل - شركة تابعة - لصالح الغير والقائمة في ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٦٣٢ ألف جنيه مصري مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٦٣٢ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مغطاه بالكامل).

٣٢- الإرتباطات الرأسمالية

تتضمن الإرتباطات الرأسمالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٢٩٣ مليون جنيه مصري (مقابل ٢٦٧,٢٩ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥) يتمثل في الآتي:-

القائمة بالألف جنيه المصري	
٢١١ ٩٤٦	١- مشروع Modernization of CSP Plant
٥٨ ٢٦٦	٢- مشروع ERP System
٤ ٨٣٠	٣- مشروع إنشاء السور الجنوبي للأرض الغربية
٢ ٠٩٣	٤- مشروع إنشاء سور أرض بزآن
٢ ٧٥٦	٥- مشروع الكمرات العرضية لأوناش الشحن
٢ ٧١٤	٦- مشروع إمتداد عنبر الشحن
٢ ١٣٢	٧- مشروع سحب الأتربة لمصنع الجير الثاني (Central bag filter)
١ ٥٣٢	٨- مشروع نظام شبكات (Blade Center network module)
١ ٣٤٤	٩- مشروع San storage system
١ ٠٤٠	١٠- مشروع توريد منقذ مصنعي PKL & ARP
٤ ٠٩٧	١١- أخرى
٢٩٣ ٧٥٠	(إجمالي)

- كذلك تتضمن الإرتباطات الرأسمالية مبلغ ١,٢ مليون يورو (المعادل لمبلغ ١٠,٣٩ مليون جنيه مصري) يمثل المتبقي من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانييلي الإيطالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح.
- بلغت الإرتباطات الرأسمالية لشركة كونتراستيل (شركة تابعة) في ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٤٢,٥ مليون جنيه مصري وذلك في مشروع إنشاء مصنع تكسير الخبث وفصل المعدن مدرج منهم بيند مشروعات تحت التنفيذ مبلغ ٣٧,٩ مليون جنيه مصري.

٣٢- الموقف الضريبي١-٣٣ شركة حديد عز١-٣٣-١ ضريبة شركات الأموال

- تمتعت الشركة بالإعفاء الضريبي وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات بدأت من ١/١/١٩٩٧ وانتهت في ٣١/١٢/٢٠٠٦.
- وقد تم الفحص الفعلي لدفاتر الشركة وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الفحص الفعلي لدفاتر الشركة لأعوام ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩ والاعتراض على نموذج (١٩)، وتم إحالة الخلاف إلى لجنة الطعن وطبقاً لرأي المستشار الضريبي فإن هذا الخلاف لن ينتج عنه أي التزام ضريبي على الشركة.
- جاري الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٥ وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢-١-٣٣ ضريبة المبيعات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد فروق الفحص كما لا يوجد أي خلافات قائمة مع مصلحة الضرائب على المبيعات حتى تاريخه.

٣-١-٣٣ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٢ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الإنهاء من الفحص الضريبي لعام ٢٠١٣ وتم الاعتراض في الميعاد القانوني وجرى إنهاء الخلاف باللجنة الداخلية.

٢-٣٣ شركة مصانع العز للدرقلة١-٢-٣٣ ضريبة شركات الأموال

- أقامت الشركة مصنعها في المنطقة الصناعية في العاشر من رمضان وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتسمية المجمعات العمرانية الجديدة لذي تمتعت بإعفاء ضريبي على أرباحها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، وتم فحص الشركة ضريبياً والمحاسبة عليها حتى عام ٢٠١١ وتم سداد الضرائب المستحقة.
- جاري الفحص الضريبي لدفاتر الشركة عن عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٢-٢-٣٣ ضريبة المبيعات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الضرائب المستحقة.

٣-٢-٣٣ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١١، وتم سداد الضرائب المستحقة.
- جاري الفحص الضريبي لدفاتر الشركة عن عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٣-٣٣ شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

١-٣-٣٣ ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية وإثبات الإعفاء الضريبي الممنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن.
- وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد. وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.
- هذا وقد تم إخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣ ، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمنعه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.
- قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لدى البنوك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه بناءً على الربط الذي تم على أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه مقابل سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيم باقي المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصري على ٢٤ قسط إستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقي المبلغ يقسط على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسمة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير، وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقوقها في إسترداد ما تم سداؤه فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١. والتي قيدت برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي الإسكندرية والتي تداولت بالجلسات، وبعثة ٢٦ مارس ٢٠١٦ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بعدم إختصاصها وإحالتها إلى محكمة تنفيذ الإسكندرية فطعت الشركة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤ لسنة ٨٢ ق، ومحدد لنظرها جلسة ٣ أغسطس ٢٠١٦.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية ٩٤,٥٦ مليون جنيه وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث أن العام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسري عليه الاعفاء المشار اليه أعلاه والمحصن قانوناً، وقد تم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.

- أصدرت لجنة الطعن قرارها بخضوع العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ على الرغم من أن الاعفاء الضريبي لا يتجزأ ولا يمكن الغاؤه قانوناً وبناءً على ذلك قد أقامت الشركة دعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلي الإسكندرية لقبول الطعن شكلاً والدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يترتب على ذلك من آثار، ويجلسه ٢٧ يناير ٢٠١٦ قضت محكمة الأسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولم تحدد لها جلسة حتى الآن وجاري المتابعة.
- وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه مصري مستندة في ذلك إلى نص المادة (١١١) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.
- وتؤكد الشركة على سلامة موقفها وقوة دفوعها حيث إن موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمحصن قانوناً عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظراً لوحدة الموضوع والمنظور أمام القضاء حيث إن الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة في سداد أية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار أن هذا الإجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحققها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠٠٩ ق قضاء إداري الإسكندرية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار بالإضافة إلى إلغاء القرار المطعون فيه مع عدم أحقية مصلحة الضرائب في مطالبة الشركة بقيمة مقابل التأخير عن سداد الضريبة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وحدد لها جلسة ٣٠ يوليو ٢٠١٦ لتقديم المذكرات.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وتم إخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وهي معروضة حالياً على اللجنة الداخلية، وقد قامت الشركة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بسداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وهو يمثل فروق الفحص الضريبي مع حفظ حق الشركة حتى استرداد ما سبق سداده فور صدور قرار لصالح الشركة.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ضرائب بفروق ضريبية بلغت ١١٨ مليون جنيه وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وجارى العمل بالجنة الداخلية لإنهاء هذا النزاع.
- جاري الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١١ ولم يتم إخطار الشركة بأية نماذج ضريبية حتى تاريخه.
- قدمت الشركة لإقراراتها الضريبية عن السنوات ٢٠١٢ - ٢٠١٥ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات.
- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهريب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصري عن تحويلات للخارج خلال سنوات ٢٠٠٠ / ٢٠١٠ وهذا الموضوع منظور أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى السابق الحكم فيها في الجنائية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنائيات العجوزة وقامت النيابة بإستئناف الحكم ويجلسه ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وبجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٤ نددت المحكمة خبيراً في الدعوة وياشر الخبير مأموريته ولم يودع تقريره حتى الآن، والدعوى موجهة لتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠١٦ لإيداع التقرير وقد قامت الشركة بسداد كافة المبالغ طبقاً لنماذج (١٩) الواردة من المصلحة بالإضافة إلى نماذج الربط الإضافي وذلك عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٠.

٢-٣-٣٣ ضريبة المبيعات والأجور

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الفروق الضريبية.

٢-٣-٣٤ ضريبة المبيعات

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بإخطار الشركة بنماذج ١٥ وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠,٣ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطي الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادهما على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أى أحكام قضائية في غير صالح الشركة، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضي الاستئناف لإلغاء حكم اول درجة المستأنف وتمت الإحالة الي محكمة القضاء الإداري حيث قيدت برقم ١٠٢٢٩ لسنة ٦٨ ق وحدد لنظرها جلسة ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ للمستندات.
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخطار بنموذج ١٥ وقد بلغت قيمة الفروق الضريبة مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها ومازال النزاع معروضاً على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين وتم عرض نقاط الخلاف على السيد رئيس المصلحة الذي وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها والبالغة ٧٠ مليون جنيه مصري ويحصر الخلاف في مبلغ ٧ مليون جنيه مصري وعرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات وتقرر الإحالة الي القضاء. وقد قامت الشركة بسداد ٤,٥ مليون جنيه مصري والباقي وقدره ٢,٥ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البيليت المعار والذي تم استرجاعه.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصري.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٢ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم الطعن عليه والنزاع معروض على لجنة التظلمات.

٤-٣-٣٤ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ١,٩ مليار جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة مبيعات على خام أكسيد الحديد المستورد بأثر رجعي عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط في تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركي على هذه السلعة فلا يتعين تحميلها بأية مبالغ لانها لم تكن سبباً في عدم التحصيل ولا في كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقية لمصلحة الجمارك في المبالغ التي تطالب بها لان الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة في تحصيل الضريبة وتوريدها الي مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.

- وقد أقامت الشركة دعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٦٨ ق - قضاء اداري الإسكندرية طعنا في القرار الصادر بالمطالبة والدعوى محجوزة لإيداع تقرير هيئة المفوضين، كما أقامت الشركة الدعوى برقم ٥٦٣ لسنة ٢٠١٣ تجارى كلى الإسكندرية والتي قيدت برقم ١٤٧٢١ لسنة ٦٩ ق قضاء إداري الإسكندرية بطلب براءة ذمة الشركة من دين الضريبة محل المطالبة، ومحدد لها جلسة ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ للإطلاع.
- ٥-٣-٣٣ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية**
- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات أجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهريب الضريبي وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدى كلى الإسكندرية بطلب إلزام كلاً من الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ووزير المالية برد مبلغ ٢٤٩,٥ مليون جنيه مصري قيمة ما حصلته مصلحة الضرائب تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالانتفاع بمعدات وساحات رصيف الخامات التعدينية، والدعوة محالة لمحكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولم تحدد لها جلسة حتى الآن.
- ٦-٣-٣٣ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج**
- قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستورتها حيث أن مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية أى خدمات للشركة وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرى. وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ في الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلى.
- وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة إدارة الشؤون القانونية التي تتابع الاسترداد وإعلام مصلحة الجمارك بها وجرى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف، وقد تقدمت مصلحة الضرائب لنقض الحكم. علما بان الشركة أعلنت في ٢٢/١/٢٠١٣ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة.
- ٤-٣٣ شركة العز لصناعة الصلب المسطح**
- ١-٤-٣٣ ضريبة شركات الأموال**
- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن أعوام من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ في المواعيد القانونية.
- تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها إلى اللجنة الداخلية.
- تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ وتوجد نقاط خلاف وتم الاعتراض في المواعيد القانونية.

٢-٤-٣٣ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى سنة ٢٠٠٧ وإنهاء جميع الخلافات ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الفحص عن السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف إلى اللجنة الداخلية.
- ٣-٤-٣٣ ضريبة المبيعات
- تم الفحص حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ وتم سداد الفروق المستحقة على الشركة.
- ٤-٤-٣٣ ضريبة الدمغة
- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة في هذا الصدد حتى تاريخه.

٣-٤ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١-٣٤ الأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والمدينون والاستثمارات والموردون وأوراق الدفع والدائون والقروض والبنوك سحب على المكشوف والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ المركز المالي.

٢-٣٤ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر الفوائد في تغير أسعار الفائدة على مديونيات الشركة والتي تتمثل في أرصدة القروض (قبل خصم تكلفة الإصدار) والتسهيلات الائتمانية التي بلغ رصيدها في ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٢٥٨ ٢٣٥ ١٧ ألف جنيه مصري (٠٨٢ ٥٤٥ ١٧ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، وقد بلغت الفوائد والمصرفيات التمويلية المتعلقة بهذه المديونية مبلغ ٦٠٩ ٣٦٣ ألف جنيه مصري خلال الفترة (٥٤٣ ٢٦٩ ألف جنيه مصري خلال الفترة المماثلة من العام السابق) بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وصناديق الاستثمار في ٣١ مارس ٢٠١٦ مبلغ ٤٠٠ ٦٣١ ألف جنيه مصري (٧٩١ ٥٥١ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، والفوائد الدائنة المتعلقة بتلك الودائع وصناديق الاستثمار مبلغ ٤١٨ ٧٤ ألف جنيه مصري خلال الفترة (٤١٢ ٢٣ ألف جنيه مصري خلال الفترة المماثلة من العام السابق). وللمحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وقروض السندات، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية الأمر الذي يحد من خطر الفوائد.

٣-٣٤ خطر الائتمان

تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما يبلغ الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية كما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/٣/٣١	إيضاح	رقم
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
٣٤ ٦٧٥	٣٤ ٧٦٨	إقراض للغير طويل الأجل	(١٩)
١٤ ٨٤٩	٢٣ ٥٦١	عملاء وأوراق قبض	(١٢)
٢ ٢٥٩ ٧٠٤	٢ ٣٠٣ ٣١٤	مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(١٣)
٢٧٤ ٩١٨	١٤٩ ٠٦٦	موردون - دفعات مقدمة	
١٩ ٤٦٨	٢٠ ٠٦٥	إستثمارات في أذون خزانة	
٤ ٧٨٠ ٩٩٧	٤ ٩٩٢ ٩٤٣	النقدية وما في حكمها	(١٥)

٤-٣٤ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي المجموع ما يعادل مبلغ ٤٩٩ ٨١٤ ألف جنيه مصري ٣٩٦ ٢٦٢ ٧ ألف جنيه مصري على التوالي.

وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي:

العمرات الأجنبية	(عجز) / فائض
الدولار الأمريكي	٧٣٩ ٢١٢
اليورو	(٥٩ ٠٢٤)
فرنك سويسري	١٣
جنيه إسترليني	٨٢
ين ياباني	(١٠١ ٢٠٦)

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٣٩-١) ترجمة العملات الأجنبية ، فقد تم تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام سعر الصرف السائد في البنوك التي تتعامل معها الشركة في تاريخ المركز المالي المجمعة.

وفيما يلي بيان بأسعار الصرف المستخدمة في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية :

سعر الإقفال في	٢٠١٦/٣/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١
دولار أمريكي	٨,٨٨	٧,٨٣٠.١
يورو	١٠,١٣٣	٨,٥٦٣.٨
فرنك سويسري	٩,٢٧٠.٣	٧,٩٣
جنيه إسترليني	١٢,٨٠٩.٤	١١,٦٢٣

- نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه إدارة الشركة مخاطر السوق متمثلة في صعوبة تدبير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المعلنة، وذلك نتيجة إلى نقص المعروض من النقدية بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية. وقد أثر ذلك بالسلب على قدرة الشركة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار التشغيل / العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.
- لجأت إدارة الشركة، في إطار تطبيق سياسات استثنائية لإدارة مخاطر السوق والتشغيل، بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية، خلال الفترة، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية، في ضوء الظروف القائمة وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها من الإدارة العليا بالشركة ، كأفضل تقدير للسعر من وجهة نظرها.

٣٤-٥ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنوك والقروض والتسهيلات الإئتمانية والعملاء والإستثمارات المالية والحسابات المدينة والدائنة.

وهذه الأدوات المالية لا تختلف قيمتها العادلة إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

٣٥- دعاوى قضائية

٣٥-١ شركة العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة - شركات تابعة

حصلت شركتي مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبيليت ضمن مجموعة من الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أى مشروعات لإستخدام الرخصة.

وتم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلى أية غرامات قد تقدرها المحكمة بتاريخ ١٥/٩/٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري وبرد الرخصتين الممنوحتين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقامت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، تم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحالة إليها وتم التأجيل إلى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للمجموعة ان هذا يعنى إلغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة أخرى و تداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ١ نوفمبر ٢٠١٦ للمرافعة.

بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ قررت الهيئة العامة للتنمية الصناعية إصدار رخصة جديدة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - تجدد سنوياً قيمتها ٣٣٠ مليون جنيه مصري وفي ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ قامت الشركة بسداد ٤٩,٥٠ مليون جنيه مصري (تم إدارجها ضمن الأرصدة المدينة الأخرى - إيضاح رقم (١٣)) وهي تمثل ١٥٪ من قيمة الرخصة مع منحها فترة سماح ١٨ شهراً على أن يتم إستكمال باقي القيمة ٨٥٪ على خمسة أقساط سنوية متساوية وفي حالة الإلتزام بالأقساط وإستكمال السداد تحصل الشركة على الرخصة النهائية.

٣٥-٢ العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة

٣٥-٢-١ قضايا عمالية بشأن فروع الأرياح:

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة بإحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر ونسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١. وقد قضى في عدد ٧٠ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد إلتزمت صحيح القانون في إحتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون إستثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تخول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوة، وهناك عدد ٥٣ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، وبإقاي ثلاثة دعاوي لا تزال متداولة. قام بعض العاملين بالشركة برفع عدد ٦ دعاوي قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تسككت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٧/٧/٢٠١١ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

عدد	الحكم
٢	رفض (احدهم لازالت مستأنفة)
١	سقوط بالتقادم الحولى (لازالت مستأنفة)
٣	حكم باعتبارها كأن لم تكن
٢	لازالت متداولة

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد إلتزمت صحيح القانون في صرف أرباح العاملين بها وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق أى من العاملين بها.

٣٥-٢-٢- القضايا المحالة إلى محكمة الجنايات:

بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١١ صدر أمر إحالة إلى محكمة الجنايات من النيابة العامة " نيابة الأموال العامة العليا " في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامة والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامة ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء التزوير أو بتسهيل تزوير الغير. والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين. بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائي بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحريات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم. بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم السابق وإعادة القضية إلى محكمة جنايات الجيزة لنظرها من جديد و قد تحددت اول جلسة بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١٤ للاطلاع والتي تم تأجيلها إلى جلسة ٢٤ مايو ٢٠١٦ لتقرير لجنة الخبراء. ويرى المستشار القانوني للشركة أنه يترتب على النقص إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة وإعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطعن النيابة العامة في أحكام البراءة.

٣٥-٢-٣- دعاوى قضائية بشأن التعدي على أراضي الشركة:

حدثت بعض التعدييات على جزء من أراضي الشركة مساحته ١٩ فدان تقريباً المشتراة من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسليمها الشركة بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الأسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للإتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعديين على تلك الأراضي ومازلت تلك القضايا متداولة أمام القضاء.

٣-٣٥ دعاوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية جناح مستأنف بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ في القضية ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ حكمها بقبول الاستئناف المقدم من النيابة العامة وإلغاء الحكم بالبراءة بشأن ما أسندته النيابة العامة لبعض المسؤولين بشركة حديد عز خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل الشركة وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجددا بتغريم المسؤولين داخل شركة حديد عز وبعض شركات مجموعة العز " تضامناً " بغرامات بلغ مجموعها مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية (شركة تابعة) خلال الفترة من ٣ أغسطس ٢٠١٤ حتى الأول من سبتمبر ٢٠١٤ بإصدار شيكات باسم محكمة القاهرة الاقتصادية بإجمالي ٥٥,٥٦ مليون جنيه مصري وذلك من تحت حساب قيمة الغرامة المقضى بها نفاذا جزئياً على ذمة الحكم في الجلسات رقم ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣ مستأنف الاقتصادية ضد بعض المسؤولين بالشركة.

وقامت إدارة مجموعة شركات العز بالطعن بالنقض على هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض إقتصادية وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ قضت محكمة النقض بتعديل حكم الاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ إقتصادية لتكون العقوبة المالية المقضى بها هي الغرامة بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري على بعض المسؤولين داخل الشركة. ويرى المستشار القانوني بالشركة ومجموعة شركات عز عدم جواز الرجوع قانوناً على السادة المسؤولين بشركات المجموعة بمبالغ الغرامات المحكوم بها وتتحمل شركات المجموعة الغرامات المالية دون الرجوع على السادة المسؤولين المحكوم عليهم في القضية.

٣٦- موضوعات أخرى

١-٣٦ شركة EZDK Steel UK Limited

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي وإتفاق المساهمين على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها، ومارالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصري وتبلغ نسبة المساهمة ٥٠% من رأس مال الشركة).

٢-٣٦ هيئة ميناء الإسكندرية

قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إداري على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وتبلغ المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصري نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني) موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لضمان لما عسي أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وتم الوقف تعليقي لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ قضائية دستورية عليا وقد تم الإنهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن. - إيضاح رقم (٢٦-١).

- قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة.
- وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.
- كما قامت إدارة الشركة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.
- وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات.
- وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.
- كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني ضد كلا من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٣/٢/١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٢٤٩ ٥٢٥ ألف جنيه مصري وجلسة ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ صدر حكم بعدم الإختصاص وإحالة لمجلس الدولة ولم تحدد لهما جلسة حتى الآن.

٣٧- قائمة التدفقات النقدية (المعاملات غير النقدية)

- لغرض اعداد قائمة التدفقات النقدية تم إستبعاد بعض المعاملات غير النقدية التي تمت خلال الفترة حيث تم إستبعاد الخسائر الرأسمالية الناتجة عن استبعاد أصول ثابتة بمبلغ ٣ مليون مصري مقابل إستبعاد نفس المبلغ من التغير في المخزون حيث تم توريد الأصل المستبعد لمخزن الخردة بنفس قيمة الدفترية لإستخدامه في الإنتاج.

٣٨- أرقام المقارنة

- تم استبعاد قيمة الرخصة المؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - حيث تم نقض الحكم الصادر بمداد رسوم قيمة تلك الرخصة بجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ وفقاً لما هو مبين بإيضاح رقم (٣٥-١).
- تم إعادة تبويب بعض بنود قائمة المركز المالي المجمعة لتتماشى مع التبويب الحالي للقوائم المالية المجمعة الدورية وعرضها بصورة أفضل.

أولاً: الأثر على القوائم المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

٢٠١٥/١٢/٣١	إعادة	٢٠١٥/١٢/٣١	البيان
بعد التسويات	تبويب	قبل التسويات	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٤ ٦١٦ ٦٩٠	-	(٢٩١ ٦٩٧)	مشروعات تحت التنفيذ
٤ ٣٢٢ ٢٩٩	٥٧ ٤٤١	-	المخزون
٢ ٢٥٩ ٧٠٤	(٥٧ ٤٤١)	٤٩ ٥٠٠	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	-	(١٦٨ ٣٠٠)	الجزء المتداول من أقساط طويلة الأجل
٣٨٣ ٣١١	-	(٧٣ ٨٩٧)	إلتزامات طويلة الأجل

ثانياً: التسويات على الأرصدة في ١ يناير ٢٠١٥:

٢٠١٥/١/١	٢٠١٥/١/١	البيان
بعد التسويات	قبل التسويات	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
٣ ٧٩٢ ٦٩٤	(٢٧٥ ٥٦٩)	مشروعات تحت التنفيذ
١ ٨٨٦ ٠١٧	٤٩ ٥٠٠	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	(١١٢ ٢٠٠)	الجزء المتداول من أقساط طويلة الأجل
٦٨٨ ٥٨٥	(١١٣ ٨٦٩)	إلتزامات طويلة الأجل

٣٩- أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوائم المالية المجمعة الدورية

تقوم شركات المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع الفترات المعروضة.

٣٩-١ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملات، وفي تاريخ القوائم المالية يتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعلنة في ذلك التاريخ من البنوك التي تتعامل معها المجموعة، وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ المركز المالي المجمع بقائمة الدخل المجمعة.

القوائم المالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح

تمسك حسابات الشركة بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف للفترة. ويتم ترجمة حقوق المساهمين بأسعار الصرف التاريخية وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ضمن حقوق الملكية.

٣٩-٢ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يتم إثبات الأصول الثابتة على أساس تكلفة الاقتناء مخصوماً منها مجمع الإهلاك وأي اضمحلال في قيمتها، ويتم إهلاك الأصول الثابتة - فيما عدا الدرافيل - بطريقة القسط الثابت وتحميله على قائمة الدخل المجمعة وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدر سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر.

فيما يلي بيان بالعمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من الأصول الثابتة:

عدد السنوات	بيان الأصل
٥٠-٢٥	مباني
٨	- مباني
	- مباني أخرى
٢٥-٥	آلات ومعدات
	- آلات ومعدات
	- الدرافيل (الآلات ومعدات)
	وسائط نقل وانتقال
	أثاث ومعدات مكاتب
١٠-٣	- أثاث ومعدات مكاتب
٨	- أجهزة تكييف مركزي وتجهيزات مباني
٥-٤	عدد وأدوات
	تحسينات على مباني مؤجرة
	طبقاً لعقد الإيجار أو العمر الافتراضي المقدر لها أيهما أقل

الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعادات الأصول الثابتة يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة.

٣٩-٣ التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد المجموعة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصروف عند تكبدها.

٣٩-٤ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض التي اقتنيت من أجله.

٣٩-٥ الأصول الأخرى

- تتمثل الأصول الأخرى في تكلفة التراخيص والتي يتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة.
- تظهر الأصول الأخرى بتكلفة الشراء والتي تتضمن أى مصاريف أخرى لازمة للأصل حتى يتم استخدامه في الغرض الذى تم اقتنائه من أجله، مطروحاً منه مجمع خسائر الاضمحلال والاستهلاك.

٣٩-٦ استثمارات في شركات شقيقة

الاستثمارات في شركات شقيقة يتم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة فى أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والمحقوق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخفض رصيد الاستثمار بنصيبها فى الأرباح الموزعة وفى حالة تجاوز خسائر الاستثمارات فى الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا فى حالة وجود التزام قانونى أو ضمنى لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً فى حالة الالتزام بمدفوعات نيابة عن الشركات الشقيقة.

فى حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة فى صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة فى الشركات الشقيقة فى تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للاضمحلال فى قيمة الاستثمار.

٣٩-٧ استثمارات متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئى للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفى تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية يتم إدراج التغيير فى القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال فى قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل المجمعة وفى حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة فى حقوق الملكية فى قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول فى البورصة فى سوق نشط فى تاريخ المركز المالى المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول فى البورصة فى سوق نشط فيتم إثباتها بالتكلفة مخصصاً منها اية خسائر اضمحلال فى قيمتها.

٣٩-٨ استثمارات فى أذون خزائنة

يتم إثبات الاستثمارات فى اذون الخزائنة مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم الإثبات اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة، ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة الاستردادية خلال المدة من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق باستخدام سعر الفائدة الفعلى.

٣٩-٩ الشهرة

تتمثل الشهرة فى الزيادة فى تكلفة الإقتناء عن حصة الشركة فى القيمة العادلة لصادف أصول الشركة المقتناه فى تاريخ الإقتناء هذا ويتم دراسة إضمحلال الشهرة فى تاريخ المركز المالى المجمع وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أى مؤشر عن إضمحلال رصيد الشهرة وفى حالة وجود ذلك تقوم الشركة بتقدير مبلغ الإضمحلال فى قيمة الشهرة وإثباته فى قائمة الدخل المجمعة عن الفترة.

٣٩-١٠ المخزون

يتم تقييم عناصر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتتمثل صافي القيمة البيعية فى سعر البيع المقدر خلال النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد التكلفة وفقاً للأسس التالية:

- الخامات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسعير المنصرف منها باستخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً.

- قطع الغيار والمواد والمهمات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسعير المنصرف منها باستخدام طريقة المتوسط المرجح.
- الإنتاج غير التام: على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكلفة الخامات والأجور الصناعية المباشرة والمصروفات والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.
- الإنتاج التام: على أساس التكلفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف.

٣٩-١١ العملاء وأوراق القبض والمديون

يتم الإثبات الأولى للعملاء وأوراق القبض والمديون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويخصم منها خسائر الإضمحلال المقدرة في قيمتها.

٣٩-١٢ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك ووثائق الاستثمار والودائع لأجل وأذون الخزانة والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور، ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يسدد عند طلبه أو يعتبر جزءاً من إدارة الشركة للنقدية. يتم إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة وفقاً للطريقة غير المباشرة.

٣٩-١٣ الموردون وأوراق الدفع والدائون

يتم الإثبات الأولى للموردين وأوراق الدفع والدائون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٣٩-١٤ الإضمحلال في قيمة الأصول

أ- الأصول المالية

يتم اعتبار الأصل المالي مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الإضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الإضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى فإنه يتم إجراء اختبار الإضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الإضمحلال في قائمة الدخل المجمعة، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل المجمعة.

يتم إلغاء خسائر الإضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الإضمحلال. الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية يتم الاعتراف بالإلغاء في قائمة الدخل المجمعة. يتم الاعتراف بإلغاء خسائر الإضمحلال للأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة بخلاف الأصول الضريبية الموجلة في تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة الدورية. وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال.

٣٩-١٥ الاقتراض بفائدة

- يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة على أساس سعر الفائدة الفعلي مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة.
- يتم رسمة تكاليف الإقتراض المتكبده لتمويل الأصول الثابت المؤهلة للرسمة خلال فترة الإنشاء / التجهيزات حتى يصبح الأصل جاهز للإستخدام من الناحية الاقتصادية.

٣٩-١٦ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً. هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي المجمع وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

٣٩-١٧ رأس المال

إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر للشركة (سواء بطريق مباشر أو عن طريق إحدى الشركات التابعة لها) فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية ويتم تبويبها كأسهم خزينة مخصوماً في جانب حقوق الملكية.

٣٩-١٨ الإيرادات

أ- إيرادات المبيعات

يتم الاعتراف بإيراد المبيعات عند إنتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري وذلك عند تسليم البضائع. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو عدم القدرة على تحديد التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح بقائمة الدخل المجمعة في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

ج- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة طبقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

٣٩-١٩ نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة للنصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي أرباح أو خسائر السنة الخاصة بحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٣٩-٢٠ ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر الفترة كل من ضريبة الدخل عن الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم اثباتها بقائمة الدخل المجمعة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية والتي يتم اثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية .

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي.

هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية .

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانقاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال الفترات التالية.

٣٩-٢١ إدارة المخاطر المالية

تعرض المجموعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لإستخدامها للأدوات المالية:

- * خطر الائتمان
- * خطر السيولة
- * خطر السوق

ويعرض هذا الإفصاح المعلومات المتعلقة بتعرض المجموعة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف المجموعة والسياسات والطرق الخاصة بقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة المجموعة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية ضمن الإفصاحات المتضمنة في هذه القوائم المالية المجمعة الدورية .

يتولى مجالس إدارات المجموعة المسئولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة و متابعة تلك المخاطر ومدى إلزامها بتلك المستويات.

وتهدف المجموعة إلى وضع بيئة رقابية بناءه ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم والتزاماتهم.

٣٩-٢١-١ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لإلتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء شركات المجموعة والمدينون الآخرون.

العملاء و المدينون الآخرون

إن تعرض المجموعة لخطر الائتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، إن الخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء المجموعة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الائتمان. معظم مبيعات شركات المجموعة تتمثل في مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء بقيم متقاربة لكل عميل ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان على عملاء محددين.

النقدية وما في حكمها

يتعلق خطر الائتمان الخاص بأرصدة النقدية وما في حكمها - عدا النقدية بالصندوق - والودائع المالية في عدم توافر السيولة لدى الطرف الآخر وبالتالي عدم قدرته على رد تلك الأرصدة والوفاء بالإلتزاماته المنفق عليها نتيجة نقص السيولة لديه، وللتحكم في ذلك الخطر تقوم المجموعة بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة على درجة ملائمة إئتمانية عالية ومستقرة.

٣٩-٢١-٢ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء المجموعة لإلتزاماتها في تاريخ إستحقاقها. إن منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها سيولة كافية لمقابلة إلتزاماتها في تاريخ إستحقاقها في الظروف العادية و الحرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المجموعة ، كما تتأكد المجموعة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٣٩-٢١-٣ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

خطر العملة

تعرض المجموعة لخطر العملة على المعاملات التي تتم بعملات أجنبية بخلاف عملة القيد بالدفاتر والتي تتمثل بصفة أساسية في الدولار الأمريكي واليورو. وفيما يتعلق بالأصول والالتزامات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية فإن المجموعة تتأكد من أن صافي تعرضها لخطر العملات مضمون عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بأسعار الفورية عندما يكون ذلك ضرورياً لمواجهة عدم التوازن قصير الأجل.

خطر سعر الفائدة

تعرض المجموعة لخطر التقلبات في أسعار الفائدة خاصة تلك المتعلقة بعمليات الإقتراض والتسهيلات الإئتمانية حيث أن عمليات الإقتراض ذات سعر الفائدة المتغير تعرض المجموعة لخطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية وكذلك عمليات الإقتراض ذات سعر الفائدة الثابت تعرض المجموعة إلى مخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة. وتتمثل الإستراتيجية المطبقة للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة إلى إيجاد قدر من التوازن في الهيكل التمويلي للمجموعة من خلال مزيج من العقود التمويلية ذات سعر الفائدة الثابت والمتغير بناء على توقعات الإدارة للتغير في أسعار الفائدة.

خطر أسعار السوق الأخرى

يتشأ هذا الخطر من خطر التغير في أسعار أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع التي تحتفظ بها المجموعة و تراقب إدارة المجموعة أدوات حقوق الملكية بمحفظة الإستثمارات الخاصة بها بناء على مؤشرات السوق أو التقييم الموضوعي للقوائم المالية الخاصة بهذه الأسهم. وتتم إدارة الإستثمارات المالية الهامة بالمحفظة بالنسبة لكل إستثمار على حده وكافة قرارات الشراء والبيع يتم إعتادها بواسطة مجالس إدارة شركات المجموعة. إن الهدف الأساسي لإستراتيجية الإستثمار الخاصة بالمجموعة هو تعظيم العائد من هذه الإستثمارات وتستعين الإدارة بالإستشاريين الخارجيين في هذا الشأن.

٣٩-٢١-٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجالس إدارة شركات المجموعة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط. وتتولى مجالس إدارة الشركات متابعة العائد على رأس المال والذي حددته المجموعة بأنه صافي إيرادات النشاط مقسوما على إجمالي حقوق المساهمين كما تراقب مجالس إدارة الشركات مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. لا توجد أية تغيرات في إستراتيجية المجموعة في إدارة رأس المال خلال الفترة. كما لا تخضع المجموعة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

٢٢-٣٩ إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية ولم يتم تفعيلها بعد:

خلال عام ٢٠١٥ تم إصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة على أن يتم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ بعد أول يناير ٢٠١٦، مع العلم بأن التطبيق المبكر لهذه المعايير غير مسموح به. هذا وسوف نستعرض في الجدول التالي أهم هذه التعديلات التي قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية للشركة عند بداية التطبيق:

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية
معياري مصري (١) عرض القوائم المالية	قائمة المركز المالي • عرض رأس المال العامل لا يتطلبه المعيار كما تم استبعاد النموذج الإرشادي للقوائم المالية المرفق مع إصدار ٢٠٠٦ والذي كان يظهر عرض رأس المال العامل. • إضافة قائمة المركز المالي في بداية أول فترة مقارنة معروضة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بتعديل بنود في قوائمها المالية بأثر رجعي أو عندما تقوم بـ "تسويات إعادة تبيويب" لبنود في قوائمها المالية.	• تم إعادة عرض القوائم المالية المعروضة والإيضاحات المتممة لها بما فيها أرقام المقارنة لتتماشى مع التعديلات بالمعيار.
معياري مصري (١٠) الأصول الثابتة وأهلاكاتها	قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) / وقائمة الدخل الشامل • على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الآخر (قائمة الدخل الشامل)	• تم إضافة قائمة جديدة (قائمة الدخل الشامل) للفترة والفترة المقابلة.
معياري مصري (٢٣) الأصول غير الملموسة	تم الغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة.	• لا يتم تطبيق هذا التغيير بأثر رجعي ، ويتم اعتبار القيم الدفترية في تاريخ التحول هي التكلفة ومجمع الإهلاك في بداية تطبيق هذا المعيار المعدل.
معياري مصري (٤٥) قياس القيمة العادلة	تم الغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة.	• لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
معياري مصري (٤٥) قياس القيمة العادلة	تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة" يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار إلى: أ- تعريف القيمة العادلة. و ب- وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد. و ج- تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.	• تم تطبيق المعيار بأثر مستقبلي اعتباراً من عام ٢٠١٦، بما في ذلك متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار.

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير على القوائم المالية
معيار مصري (١٤) تكاليف الاقتراض	تم إلغاء المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسملتها على الأصل.	يتم تطبيق هذا المعيار على تكاليف الاقتراض المتعلقة بالأصول المؤهلة والتي يكون فيها تاريخ بدء الرسملة في أو بعد ٢٠١٦/١/١.
معيار مصري (٢٩) تجميع الأعمال	<ul style="list-style-type: none"> تم إلغاء طريقة الشراء واستبدالها بطريقة الاقتناء مما نتج عنه: ١- تغيير تكلفة الاقتناء لتصبح المقابل المادى المحول ويتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء. ٢- المقابل المادى المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادى المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل المادى المحول. ٣- تغيير طريقة قياس الشهرة في حالة الاقتناء على مراحل. تكلفة المعاملة (التكاليف المتعلقة بالاقتناء): تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم اضافتها ضمن المقابل المادى المحول، باستثناء تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء. 	تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية المجمعة عند تطبيق التعديل بالمعيار.
معيار مصري (٤٤) الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	<ul style="list-style-type: none"> تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) " الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى " ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والترتيبات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجمعة. ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالى وأدائها المالى والتدفقات النقدية. 	يتم التعديل بأثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للإفصاحات المعروضة.
معيار مصري (٢٥) الأدوات المالية: العرض	يتم تبويب أي أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كأداة حقوق ملكية بدلاً من تبويبها كالتزام مالى إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١١٦ و ١٦ب) أو الفقرتين (١٦ج و ١٦د) من نفس المعيار، وذلك من تاريخ تمتع الأداة بالسمات واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات. وعلى المنشأة إعادة تبويب الأداة المالية من تاريخ توقف الأداة عن التمتع بكل السمات أو استيفائها كل الشروط الواردة في هذا الفقرات.	إعادة عرض أي أداة مالية ينطبق عليها هذه الشروط بما في ذلك جميع أرقام المقارنة للفقرات المعروضة.
معيار مصري (٤٠) الأدوات المالية: الإفصاحات	<ul style="list-style-type: none"> تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) " الأدوات المالية: الإفصاحات " ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية. وبناءً عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٥) وذلك بفصل الإفصاحات منه ليصبح اسم المعيار " الأدوات المالية: العرض" بدلاً من " الأدوات المالية: العرض والإفصاح". 	يتم التعديل بأثر رجعى وتعديل جميع أرقام المقارنة للإفصاحات المعروضة.